المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـارير ـ مقـالات)

السبت ـ ٢٦/١/٢٠١٩م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

المقاومة تفعّل أدوات الضغط مجدداً: نحو مواجهة قريبة؟	الأخبار اللبنانية	٣
مواجهات في مناطق الاستيطان في الضفة توقع شهيدا والمستوطنون يشنون اعتداءات عنصرية	القدس العربي	٤
قيادي بارز في "حماس": غزة على "فوهة بركان" مع إسرائيل	الأناضول التركية	٦
موسكو تستضيف الشهر المقبل حواراً بين «فتح» و«حماس» والفصائل	الشرق الأوسط	٨

شؤون عربية:

تلويح أردوغان بمنطقة آمنة تركية: محاولة لاستعجال التفاهمات	العربي الجديد	٩
«الشرق الأوسط» تنشر نص اتفاق أضنة... ١٠ تنازلات متبادلة بين أنقرة ودمشق	الشرق الأوسط	١١
إيران تتهم روسيا بالتواطؤ مع إسرائيل في سوريا	وكالات أنباء	١٥
مصادر: الاتحاد الأوروبي يضيف السعودية لمسودة قائمة بشأن تمويل الإرهاب	وكالة رويترز	١٥

شؤون إسرائيلية:

مصدر مصري لإسرائيل هيوم: مصر طلبت من حماس أن تختار إما إيران أو التهدئة	وكالة معا	١٧
صحيفة عبرية تكشف كيف أنقذت إسرائيل محمود عباس!	أمد للإعلام	١٧
ثلاث جبهات مشتعلة ماثلة أمام كوخافي في أسبوعه الأول	عربي ٢١	١٩
الخارجية الروسية: موسكو ملتزمة بأمن إسرائيل وليست حليفة لإيران	وكالة سما	٢٠
تحليلات: شكوك تنخر الجيش الإسرائيلي حيال إخراج إيران من سورية	عرب ٤٨	٢١

شؤون دولية:

ما الذي يمكن أن يشهده العالم في ٢٠١٩؟	ساسة بوست	٢٣

المقالات والدراسات

أثر تصاعد عمليات المقاومة في الضفة على تفاهمات التهدئة في القطاع	شيماء مرزوق	٢٩
ما الذي حدا بحماس إلى رفض المنحة القطرية؟	عبد السلام فايز	٣٤
التوتر المتجدد بين فتح وحماس.. نظرة في الدوافع والمآلات	مركز رؤية	٣٦
المعركة وليس الحرب مع إسرائيل غير مستبعدَة	ايليا ج. مغناير	٤٣
«إسرائيل» وقواعد الاشتباك الجديدة	د. خليل حسن	٤٥
مطار رامون.. بوابة إسرائيل للسيطرة على البحر الأحمر	د. أماني القِرِم	٤٧
ماذا لو تفجرت الحرب بين حزب الله وإسرائيل؟	نوار الصمد	٤٩
الحرب قد تبدأ في لبنان وتمتد إلى دول أخرى	دنيس روس	٥٣
النظام العالمي الجديد ومرتكزاته الاقتصادية والسياسية	د. أيمن عمر	٥٦

المقاومة تفعّل أدوات الضغط مجدداً: نحو مواجهة قريبة؟

الأخبار ـ ٢٠١٩/١/٢٦

رفعت المقاومة الفلسطينية مستوى الجاهزية لديها عبر الاستنفار والتأهّب على مستوى الأجنحة العسكرية كافة، بما شمل إخلاء المواقع والمراصد الحدودية، في ضوء تقدير بإمكانية الذهاب إلى مواجهة عسكرية قريباً، من أجل تحقيق أهداف واضحة في شأن الوضع الإنساني في قطاع غزة. ويقول مصدر في المقاومة، لـ«الأخبار»، إن قراراً توافقت عليه الفصائل، بالعودة إلى المقاومة الشعبية، مع استخدام أدوات ضغط جديدة ضدّ مستوطنات «غلاف غزة» ومواقع جيش العدو.

هذا الأمر لمسته إسرائيل منذ أيام، فأبدت استعدادات ميدانية مقابلة، في وقت نقل فيه محرّر الشؤون العربية والفلسطينية في «القناة العبرية العاشرة»، تسيبي حزكيلي، أن «حماس تشعر بنوع من القوة حالياً، ولا مشكلة لديها في جولة قتال محدودة يحدث فيها قصف للمستوطنات والمدن إذا تطلّب الأمر». وأضاف حزكيلي: «هي (الحركة) تعي جيداً كيف تسير السياسة في إسرائيل، وتعلم أن عملية واسعة ضد القطاع لن تحدث قبل الانتخابات، وأن أي مواجهة تكتيكية قد تنتهي باتفاق يقوده الوسيط المصري».

مع ذلك، تتواصل المباحثات المتعددة الأطراف مع «حماس». فالمصريون الذين قادوا الوساطة السابقة، يواصلون محاولاتهم إقناع الحركة بالحفاظ على الهدوء، وهو ما ردّت عليه الأخيرة بأنه لا معنى له في ظلّ تنصّل الاحتلال من تعهّداته في المرحلتين الأولى والثانية من التفاهمات، شاكية في الوقت نفسه «بطء الإجراءات المصرية المتفق عليها... بجانب استمرار إغلاق معبر رفح منذ قرابة شهر».

وعلمت «الأخبار» أن «حماس» أبدت استياءها من مواصلة القاهرة إعاقة الجولة الخارجية لقائدها إسماعيل هنية بطريقة غير مباشرة، مع أنها أبدت موافقتها أخيراً على خروج هنية في جولة أخرى بخلاف زيارته للعاصمة الروسية موسكو التي تأجّلت حتى نسيان/ أبريل المقبل، ثم سرعان ما تراجعت ورهنت ذلك بفتح «رفح» في الاتجاهين. وفي ما يخصّ المعبر، جدّد وزير الشؤون المدنية في السلطة، حسين الشيخ، رفض عودة موظفيها إلى المعبر.

من جهة أخرى، تواصل الأمم المتحدة مباحثاتها التي يقودها منسّقها لعملية «السلام» في الشرق الأوسط نيكولاي ميلادينوف، ونائبه جيمي ماكغولدريك، مع «حماس». هنا، تفيد المصادر بأن الحركة أوضحت للأمم المتحدة أن «المطلوب هو الضغط على الاحتلال الذي يتنصّل من تفاهمات كسر الحصار». ووفق مصدر قيادي في الحركة، توصّلت الفصائل الفلسطينية في مباحثاتها الأخيرة إلى اقتناع بأن الاحتلال لن يقدّم شيئاً حتى انتهاء الانتخابات، ولذلك «تقرّر رفض المنحة القطرية والذهاب إلى التصعيد».

يتوافق ما نقله القيادي «الحمساوي» مع تصريحات عضو المكتب السياسي للحركة، خليل الحية، خلال مسيرات يوم أمس، حيث قال: «يوم شعرنا بأن الاحتلال يتلكّأ، ويحاول أن يجعل بعض بنود هذه التفاهمات حالة من الابتزاز لشعبنا استجابة لمتطلّبات الناخب الصهيوني، رددنا المنحة الثالثة في وجهه». وأضاف الحية متوجّهاً

إلى رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو: «لنرَ، هل ستعطيك هذه السياسة مقاعد جديدة أم ستسقطك في الانتخابات؟».

في غضون ذلك، عقد رئيس «اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة»، السفير محمد العمادي، مؤتمراً في غزة أمس، أعلن فيه أنه بعد رفض المنحة تمّ التوافق على صرف أموالها لمشاريع إنسانية بالتنسيق الكامل مع الأمم المتحدة، وذلك «لمساعدة الأسر الفقيرة أو تحسين مشاريع الكهرباء ووزارة الصحة أو التشغيل المؤقت (للعمال)». وذكر العمادي أنه سيوقع أول اتفاق مع الأمم المتحدة الاثنين المقبل، بقيمة ٢٠ مليون دولار للتشغيل المؤقت من ٤ إلى ٦ أشهر. ورأى العمادي أن «هناك أطرافاً تسعى إلى استغلال المنحة من أجل الدعاية الانتخابية وتحصيل مواقف سياسية»، مضيفاً إن من «حق الشعب الفلسطيني التظاهر... على أمل أن تكون مسيرات العودة اليوم (أمس) هادئة». وأشار إلى أنه طلب من الوزير الشيخ مراجعة قرار السلطة سحب موظفيها من معبر رفح، مضيفاً إن الأخير «وعد بمراجعة الأمر مع الرئيس محمود عباس».

على الصعيد الميداني، استشهد إيهاب عطا الله عابد (٢٥ عاماً) شرقي رفح، جنوب القطاع، وأصيب ٢٢ آخرون؛ منهم ١٤ طفلاً (أحدهم بحالة خطيرة) خلال مشاركتهم في الجمعة الـ ٤٤ لـ«مسيرات العودة». أما في الضفة المحتلة، فاستشهد مساءً أيمن أحمد حامد (١٦ عاماً)، وأصيب آخر، جراء إطلاق الاحتلال النار عليهما في بلدة سلواد شرقي رام الله وسط الضفة، في وقت حمّلت فيه «الجهاد الإسلامي» العدو «المسؤولية الكاملة» عن استهداف القيادي في الحركة أحمد دار نصر (٥٦ عاماً) من قرية كفر نعمة، غربي رام الله، أثناء مشاركته في المسيرات الشعبية، حيث استهدفه الجنود برصاصة في الرأس.

مواجهات في مناطق الاستيطان في الضفة توقع شهيدا ومستوطنو «تدفيع الثمن» يشنون اعتداءات عنصرية

القدس العربي ـ ٢٠١٩/١/٢٦

اندلعت أمس مواجهات في مناطق التماس في الضفة الغربية، مع جنود الاحتلال الإسرائيلي، أوقعت إصابات، في إطار الدعوات الفلسطينية لتصعيد الغضب الشعبي رفضا للاحتلال والاستيطان. ووصل العديد من المسيرات الشعبية إلى الحواجز العسكرية والمناطق المهددة بالمصادرة.

وأعلنت وزارة الصحة، أمس عن استشهاد صبي قرب بلدة سلواد شرق رام الله. وقالت الصحة إن الفتى يبلغ من العمر ١٦ عاما، أطلق عليه جنود الاحتلال النار على مقربة من بلدة سلواد، وأبلغ الارتباط الفلسطيني وزارة الصحة، باستشهاد فتى لم تعرف هويته بعد، بعد أن اعتقلته قوات الاحتلال عقب إطلاق النار عليه.

ونظمت تظاهرات في منطقة «جبل الريسان» التابعة لمدينة رام الله، والمهددة أجزاء كبيرة منه للمصادرة لصالح طريق استيطاني جديد.

ووصلت للمكان أعداد كبيرة من المتظاهرين، من قرى فلسطينية مجاورة، للاحتجاج على قرار المصادرة. كذلك شهدت بلدة المغير شرق مدينة رام الله، المهددة أراضيها أيضا بالمصادرة لصالح الاستيطان، مواجهات أسفرت عن وقوع إصابات بالرصاص وبالإغماء جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع.

وهاجمت قوات الاحتلال المصلين الذين أدوا صلاة الجمعة في الأراضي المهددة بالمصادرة شرق القرية، المحاطة بالمستوطنات والمناطق العسكرية المغلقة، حيث تتعرض أراضي البلدة لاعتداءات المستوطنين، الذين يقومون بقطع الأشجار وتخريب المزروعات.

وأصيب عدد من المواطنين في حالات اختناق، جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع، خلال قمع مسيرة قرية نعلين غرب رام الله الأسبوعية، المناهضة للجدار والاستيطان. كذلك اعتدت قوات الاحتلال على مسيرة قرية بلعين، غرب رام الله، التي خرجت رفضا للاستيطان ودعما للأسرى، عقب صلاة الجمعة، من وسط القرية باتجاه الجدار الفاصل.

وأطلق جنود الاحتلال قنابل الصوت، ورشوا غاز الفلفل تجاه المشاركين، بالإضافة لتصوير المتظاهرين من أعلى الأبراج العسكرية المقامة على الجدار.

كما شهدت بلدة كفر قدوم قضاء مدينة قلقيلية شمال الضفة الغربية، مسيرة شعبية أخرى، رفضا لإغلاق الاحتلال الشارع الرئيس للبلدة منذ عدة أعوام، ورفضا للاستيطان، تخللها قيام جنود الاحتلال بالاعتداء على المشاركين. وقالت مصادر محلية إن طفلا فلسطينيا يبلغ من العمر ١٢ عاما، أصيب جراء تعرضه للدهس من جيب عسكري إسرائيلي، في مدينة يطا التابعة لمدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، ووصفت جراحه بالخطرة، ونقل على أثرها لمشفى إسرائيلي لتلقي العلاج.

وجاءت المسيرات تلبية للدعوات التي أطلقتها قيادة القوى الوطنية والإسلامية، والتي أكدت على ضرورة أن يكون يوم الجمعة يوما لـ «التصعيد الميداني» في كافة مناطق الاحتكاك والتماس مع الاحتلال والمستوطنين.

وكانت مجموعة من المستوطنين من جماعة «تدفيع الثمن»، القاطنين مستوطنة «شيلو» اعتدت على سيارات وممتلكات المواطنين في قرية ترمسعيا التابعة لمدينة رام الله، وخطوا «شعارات عنصرية».

يشار إلى أن مجموعات من المستوطنين وقوات الاحتلال، قامت خلال الأيام الماضية باقتلاع مئات الأشجار المثمرة، وكذلك أشجار زيتون مغروسة منذ سنوات، ودمرت عدة محاصيل، في بلدات عدة في الضفة الغربية، في إطار مخططات تهدف إلى مصادرة تلك المناطق من أجل أعمال توسعة في المستوطنات. واستبقت قوت الاحتلال الفعاليات الشعبية التي انطلقت يوم أمس رفضا للاحتلال والاستيطان، ونفذت عمليات مداهمة تخللها اعتقال عدد من الفلسطينيين من مناطق في الضفة الغربية.وبالرغم من إصابته بجراح خطرة، اعتقلت قوات إسرائيلية طفلا من مدينة القدس يبلغ من العمر ١٥ عاما بعد إصابته من قبل «وحدة المستعربين» الخاصة ليل أول من أمس الخميس.

جاء ذلك بعدما اقتحمت قوات الاحتلال المشفى الذي يعالج فيه الطفل محمد القواسمي، وقامت بتقييده بالسرير وهو يتلقى العلاج داخل غرفة العمليات في المستشفى.

وقالت عائلة القواسمي إن أطباء مشفى «هداسا» الإسرائيلي الذي نقل إليه نجلهم بعد اعتقاله، استأصلوا طحاله، خلال عملية جراحية أجريت له بحراسة أمنية مشددة.

وكان الطفل القواسمي قد أصيب برصاصة في الظهر، ووصفت جروحه بالخطرة، بعدما استهدفته قوة خاصة إسرائيلية، في مخيم شعفاط شرق مدينة القدس المحتلة.

وذكرت مصادر محلية أن افراد الوحدة الخاصة الاسرائيلية لاحقوا أربعة أطفال أثناء سيرهم في إحدى مناطق مخيم شعفاط، ومن ثم أطلقوا النار باتجاههم ما أدى الى إصابة الطفل القواسمي.

إلى ذلك اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أسيرا محررا من مخيم جنين شمال الضفة الغربية، بعد مداهمة منزل ذويه وتفتيشه، وهذا الأسير هو نجل للأسير بسام السعدي القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، حيث تعرض منزله خلال الأسابيع الأخيرة لعدة عمليات اقتحام.

وأعلن جيش الاحتلال أنه اعتقل أربعة فلسطينيين من الضفة، بزعم أنهم مطلوبون لدى الأجهزة الأمنية، حيث جرى نقلهم إلى مراكز التحقيق.

قيادي بارز في "حماس": غزة على "فوهة بركان" مع إسرائيل

الأناضول ـ ٢٠١٩/١/٢٥

حذر نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، صالح العاروري، الجمعة، من أن قطاع غزة "على فوهة بركان" مع إسرائيل.

وقال العاروري، في لقاء تلفزيوني بثته قناة "الأقصى" التابعة للحركة، إن "غزة على فوهة بركان مع الاحتلال الإسرائيلي".

وأضاف أن "الاحتلال يحاول فرض وقائع على الأرض تتآكل فيها تفاهمات التهدئة التي أبرمها مع الوسطاء (مصر وقطر والأمم المتحدة)".

وأوضح أن تفاهمات التهدئة الأخيرة لم تكن تتضمن وقف "مسيرات العودة" المتواصلة على حدود غزة منذ نهاية مارس/ آذار ٢٠١٨، إنما وقف الاشتباك المباشر للمسيرات (مع القوات الإسرائيلية) على السياج الأمني الفاصل.

وأشار أن هذه التفاهمات تضمنت وقف العدوان على غزة بكل الأشكال، وتوسيع مساحة الصيد في بحر القطاع، وإنشاء ممر بحري يستفيد منه الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية.

وذكر أن التفاهمات تضمنت أيضا إنشاء ممر يربط بين الضفة وغزة والسماح بتصدير البضائع من القطاع، إضافة إلى تقديم قطر مساعدات لغزة في ملف الكهرباء ورواتب الموظفين.

المقاومة لا تقبل الابتزاز

وشدد العاروري على أن "المقاومة الفلسطينية لا تقبل الابتزاز في قضية تنفيذ تفاهمات التهدئة وهي جاهزة للدفاع عن شعبنا".

وفي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨، أعلنت قطر عن تقديمها منحة لغزة مخصصة لوقود محطة توليد الكهرباء ومساعدات مالية إنسانية للموظفين الحكوميين والسكان بشكل عام، تبلغ قيمتها الإجمالية ١٥٠ مليون دولار سيتم توزيعها على مدار ٦ أشهر.

ومساء الخميس، قررت الحكومة الإسرائيلية السماح بنقل الدفعة الثالثة من المنحة المالية القطرية إلى قطاع غزة، بالتزامن مع قرار "حماس" رفض استقبالها.

وأعلنت الحركة على لسان نائب رئيسها في غزة، خليل الحية، رفض استقبال الأموال ردا على "سلوك" تل أبيب ومحاولتها "التملص من تفاهمات التهدئة".

وقبل ٣ أسابيع، قررت إسرائيل للمرة الثانية وقف تحويل الأموال، متذرعة بـ"أعمال عنف" قرب المنطقة الحدودية للقطاع.

صفقة القرن رؤية إسرائيلية تتبناها واشنطن

على صعيد آخر، قال نائب رئيس المكتب السياسي لـ"حماس"، إن "هناك أطراف (لم يذكرها) بالمنطقة تتساوق مع صفقة القرن الأمريكية".

واعتبر أن "الذين تبنوا صفقة القرن في المنطقة وينادون بالتطبيع مع إسرائيل هي أنظمة غير شرعية".

وأكد أن "صفقة القرن رؤية إسرائيلية تتبناها الإدارة الأمريكية".

و"صفقة القرن"، هي خطة سلام تعدها الولايات المتحدة، ويتردد أنها تتضمن "إجبار الفلسطينيين على تقديم تنازلات مجحفة لصالح إسرائيل".

لا تنازل عن المصالحة الفلسطينية

وفي الشأن الداخلي، شدد العاروري على أن حركته لا يمكن أن تتنازل عن المصالحة الفلسطينية وستظل تفتح أبوابها في كل فرصة.

وأشار أن حركة "حماس" أبلغت حركة "فتح"، في وقت سابق، استعدادها للذهاب لانتخابات شاملة تشريعية، ورئاسية، ومجلس وطني (أعلى سلطة بمنظمة التحرير الفلسطينية)، يختار فيها الشعب الفلسطيني من يمثله.

وشدد على أن "حماس" لا يمكن أن تقبل بدولة فلسطينية في قطاع غزة أو بدون القطاع.

وتطالب حركة "فتح"، بإجراء انتخابات جديدة، للرئاسة والبرلمان في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لكن حركة "حماس" تشترط أن تشمل الانتخابات "المجلس الوطني"، الخاص بالفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين.

ويسود الانقسام الفلسطيني بين حركتي "فتح" و"حماس" منذ عام ٢٠٠٧، ولم تفلح العديد من الوساطات والاتفاقيات في إنهائه.

موسكو تستضيف الشهر المقبل حواراً بين «فتح» و«حماس» والفصائل

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/١/٢٦

قال مسؤولون فلسطينيون إن روسيا ستستضيف الشهر المقبل، حواراً فلسطينياً بمشاركة جميع الفصائل، بما في ذلك حركتا «فتح» و«حماس» في محاولة لإنجاز مصالحة داخلية.

وقال حسين الشيخ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، إن الرئيس محمود عباس وافق على الدعوة الروسية.

وأكد عصام أبو دقة القيادي في الجبهة الديمقراطية، أنها تلقت دعوة للمشاركة في الحوار في ١٣ و١٤ فبراير (شباط) المقبل، بمشاركة جميع الفصائل.

وقال أبو دقة إن الجبهة الديمقراطية ترحب بأي جهد يصب في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وأيضاً يصب في اتجاه تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وكل من يعمل على دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية أو على الصعيد الداخلي.

وتابع أن «موقف روسيا ثابت تجاه الحقوق المشروعة لشعبنا وقرارات الشرعية الفلسطينية وهي حريصة على إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية»، مضيفاً: «هذا جهد مقدر ومشكور نرحب به وبالجهد المصري وبأي جهد آخر يصب باتجاه إنهاء حالة التشرذم التي تعيشها القضية الفلسطينية».

وكانت روسيا عبرت العام الماضي عن استعدادها للتدخل في ملف المصالحة الفلسطينية، وهو أمر بحثه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي الشهر الماضي.

وكان يفترض أن تستضيف روسيا الشهر الماضي رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، إسماعيل هنية، قبل أن يتم تأجيل الزيارة بسبب ظروف سياسية وأمنية متعلقة بمصر ومعبر رفح. ونشرت «الشرق الأوسط» سابقاً عن موافقة عباس هذه على التدخل الروسي، لكن مع عدم وجود توقعات بإحداث اختراق ملموس.

وكان نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف أكد أن موسكو مستعدة لتنظيم اجتماع بين «حماس» التي تسيطر على قطاع غزة، و«فتح» التي يقودها الرئيس الفلسطيني محمود عباس وتدير السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وأبلغ الروس الأطراف سلفاً، بما في ذلك إسرائيل، أنهم بصدد فحص هذا الأمر لدى «حماس» والسلطة.

ولا يعرف متى سيتمكن هنية من زيارة موسكو أو إذا كان ذلك مخططاً الشهر المقبل من ضمن الفصائل التي ستصل هناك، أم لا.

ودعت روسيا رئيس «حماس» إلى زيارتها قبل أشهر على الرغم من احتجاج إسرائيل.

وكان سفير إسرائيل لدى روسيا غاري كورين، وجه إلى الخارجية الروسية رسالة رسمية تضمنت احتجاجاً شديد اللهجة على دعوة هنية، كما بعثت الخارجية الإسرائيلية مذكرة مماثلة إلى السفارة الروسية لدى تل أبيب.

لكن وزير الخارجية الروسي رفض هذا الاحتجاج، وقال إن إسرائيل نفسها تتحدث مع «حماس».

ولاحقاً بحث رئيس الوكالة اليهودية الحكومية، يتسحاق هيرتسوغ، هذا الموضوع، مع لافروف، الذي قال إن روسيا دعت هنية إلى زيارتها في إطار جهود موسكو لمنع تدهور الأوضاع في المنطقة.

تلويح أردوغان بمنطقة آمنة تركية: محاولة لاستعجال التفاهمات

العربي الجديد ـ ٢٠١٩/١/٢٦

صعّدت تركيا من لهجتها تجاه مطلبها بإقامة منطقة آمنة في الشمال السوري على حدودها، مؤكدة أنها لن تنتظر إلى الأبد لإنشاء هذه المنطقة وأنها مستعدة للقيام بذلك بمفردها، في الوقت الذي كان مسؤولوها يواصلون المباحثات سواء مع نظرائهم الروس أو الأميركيين، ما يشير بوضوح إلى أن أنقرة لا تزال تراهن على إمكانية التوصل إلى تفاهمات مع موسكو وواشنطن، لكنها في الوقت نفسه تتهيأ لاحتمالات تعثر ذلك. بالتوازي مع ذلك، تواصل الوحدات الكردية رهانها على المحادثات مع النظام السوري لحماية نفسها من أي عملية عسكرية كردية في شرقي الفرات، مع وضعها شروطاً للتفاوض مع نظام بشار الأسد وحديثها اللافت عن أن الأخير لا يستطيع العودة إلى ما قبل العام ٢٠١١.

وبعد القمة التي عقدها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الأربعاء، حول الملف السوري مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في موسكو، من دون أن تنتهي إلى اتفاق بين البلدين حول المنطقة الآمنة في سورية، رفع أردوغان، أمس، من نبرة خطابه، داعياً إلى إقامة منطقة آمنة على الحدود السورية "في غضون بضعة أشهر"، وإلا فإن أنقرة ستتكفل بذلك لوحدها. وقال أردوغان، في خطاب له أمس، في شرقي تركيا: "نتوقع أن يتم الالتزام بالوعد الذي قُطع بإقامة منطقة آمنة لحماية حدودنا من الإرهابيين في غضون بضعة أشهر، وإلا فسنتكفل بذلك بأنفسنا". وأضاف "للصبر حدود، ولن ننتظر إلى ما لا نهاية أن يتم الوفاء بهذا الوعد". وذكر أردوغان أن هذه المنطقة يجب أن "تهدف إلى حماية بلدنا من الإرهابيين وليس حماية الإرهابيين إلى جانب حدودنا". وشدّد على أن "تركيا هي القوة الوحيدة التي ستضمن أمن المنطقة". ولفت إلى أن "السيطرة الفعلية يجب أن تكون بأيدينا"، وأن تركيا منغلقة أمام كافة الحلول المقترحة خارج هذا الإطار.

وبعدما طرح بوتين، الأربعاء، اتفاق أضنة الموقّع بين أنقرة ودمشق عام ١٩٩٨، شدد أردوغان، أمس، على أن هذا الاتفاق يتيح لبلاده دخول الأراضي السورية عند حدوث أمور سلبية تهدد أمنها. وأشار إلى أن "ما يجري في حدودنا مع سورية وراءه حسابات تتعلق بتركيا وليس بسورية". وأضاف: "لسنا بحاجة لدعوة من أحد (لدخول سورية)، نحن ضمنّا بالفعل حق التدخّل (ضد الإرهاب في سورية) عبر اتفاق أضنة ١٩٩٨".

وكان أردوغان قد نفى في تصريحات للصحافيين في طائرة العودة من روسيا، أن يتطلب تطبيق اتفاق أضنة التنسيق مع النظام. ولفت إلى أن "تركيا على اتصال دائم مع جميع الفاعلين من أجل تطهير سورية من العناصر الإرهابية، والهدف التركي بعد تطهير منبج، تأمين عودة واستقرار أهل المنطقة مجدداً، فأميركا ارتكبت خطأ فادحاً في الرقة، وكان ثمنه كبيراً". وأضاف: "لا يمكن لتركيا أن تكون على اتصال رفيع المستوى مع من

تسبّب بمقتل مليون إنسان، وأجبر الملايين على اللجوء"، قاصداً بشار الأسد. كما أوضح أن "موضوع إدلب تم النقاش فيه ولن يسمح بتحرك التنظيمات الإرهابية في المنطقة"، لافتاً إلى أن القمة الثلاثية التركية الروسية الإيرانية، ستعقد في فبراير/ شباط المقبل، و"سيتم فيها الحديث عن الانتقال السياسي". ورداً على سؤال عما إذا كانت الأوضاع في سورية تتجه للنهاية، قال: "لا نشعر حتى الآن بقرب النهاية، وأعتقد أنه لا يزال هناك عمل كثير يجب إنجازه".

في غضون ذلك، واصلت تركيا تنسيقها مع روسيا والولايات المتحدة حول الملف السوري. واستقبل وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، أمس، المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية جيمس جيفري. وأعرب المسؤولان عن إمكانية حل المشاكل في المنطقة من خلال تعاون البلدين، بحسب وكالة "الأناضول"، التي أشارت إلى أن أكار أعرب للمبعوث الأميركي عن تطلع بلاده لإنهاء الولايات المتحدة علاقاتها مع "الوحدات الكردية" والإسراع باستكمال خارطة طريق منبج.

بموازاة ذلك، عقد وفد تركي برئاسة نائب وزير الخارجية سادات أونال، لقاءً مع نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين، أمس الجمعة، في موسكو، تناول بشكل مفصل الأوضاع في سورية، وكيفية إرساء الاستقرار فيها، والقضاء على تهديد الإرهاب. وذكر بيان صدر عن الخارجية الروسية، أن "الطرفين أكدا الحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لخلق الظروف المناسبة لاستقرار الوضع في سورية، والقضاء على التهديد الإرهابي فيها، وعودة اللاجئين السوريين بأمان إلى منازلهم". وأشار البيان إلى أن الطرفين أوليا اهتماماً خاصاً للجهود المشتركة الهادفة لإحداث تقدم في العملية السياسية التي تتضمن تشكيل لجنة صياغة دستور لسورية، وفقاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤، وقرارات مؤتمر "الحوار الوطني" في سوتشي.

ميدانياً، استهدفت مدفعية الجيش التركي المتمركزة في منطقة "درع الفرات"، شمالي سورية، أمس الجمعة، مواقع الوحدات الكردية في مدينة تل رفعت. وأفادت وكالة "الأناضول" بأن القصف على مواقع الوحدات في المدينة يتواصل منذ الأربعاء.

مقابل ذلك، كان قائد "وحدات حماية الشعب" الكردية سيبان حمو، يعرب عن اعتقاده بأن المحادثات مع النظام السوري بشأن مستقبل المنطقة الشمالية الشرقية في سورية ستبدأ في الأيام المقبلة بعد رد فعل "إيجابي" من دمشق. وقال حمو لوكالة "رويترز"، إن "هناك محاولات لإجراء مفاوضات... موقف الحكومة السورية كان إيجابياً... نعتقد أنها ستبدأ في الأيام المقبلة". واعتبر حمو أن قرار الولايات المتحدة للانسحاب من سورية كان متسرعاً ولا يمكن أن يحدث بينما لا تزال المعركة ضد مقاتلي "داعش" مستعرة. وأضاف "تطبيق القرار (الأميركي) بسحب القوات عملياً غير ممكن على المدى القريب". واعتبر أن أي منطقة آمنة في شمال شرق سورية، يجب أن تكون تحت رعاية الأمم المتحدة.

لكن مظلوم كوباني، القائد العام لـ"قوات سورية الديمقراطية"، التي تنضوي الوحدات الكردية ضمنها، كان يضع شروطاً للتفاهم مع نظام الأسد، إذ قال في مقابلة مع وكالة "فرانس برس"، إن أي اتفاق سياسي مع النظام يجب أن يضمن "خصوصية" قواته التي قاتلت تنظيم "داعش"، "نيابة عن كل البشرية وحتى عن الجيش السوري"،

مؤكداً أنها "حمت شمال شرق سورية، وحررت هذه المناطق ومن حقها أن تستمر في حماية المنطقة". وأضاف "هذا هو خطنا الأحمر ولا يمكننا التنازل عن ذلك" في المفاوضات التي أكد أنها ما زالت مستمرة. وأوضح كوباني أن "المفاوضات لا تزال جارية لكنها لم تصل حتى الآن إلى نتيجة إيجابية بعد" كون النظام "ما زال يؤمن بأن بإمكانه العودة إلى ما قبل العام ٢٠١١، وما زال يأمل بأن يسيطر عسكرياً على كل المنطقة". وتابع "ولهذا يحتاج (النظام) إلى مزيد من الوقت لأن يفهم أن ذلك مستحيل ولا يمكن حدوثه".

وأكد كوباني أن "قوات سورية الديمقراطية تقبل أن تكون جزءاً من الجيش الوطني لسورية المستقبل، شرط الحفاظ على خصوصيتها". وأعرب عن استعداد قواته مقابل ذلك "للحفاظ على الحدود السورية وعلى وحدة الأراضي السورية وعلى الرمز السوري وهو العلم السوري والقبول بنتائج الانتخابات المركزية في حال حدوثها".

في غضون ذلك، تحرك النظام السوري لإبراز وجود رفض عشائري لإقامة منطقة آمنة، إذ أفادت وكالة "سانا" التابعة للنظام بأن بلدة أثريا في ريف حلب شهدت اجتماع "القبائل والعشائر السورية والنخب الوطنية"، بهدف تأكيد التمسك بوحدة الصف في الدفاع عن الوطن ضد التهديدات والاعتداءات الخارجية. وذكرت الوكالة أن المشاركين أعربوا في بيانهم "عن الرفض القاطع لإقامة ما تسمى منطقة آمنة في شمال البلاد"، معلنين أن "الشعب السوري مصمم على الدفاع عن نفسه وأرضه وسيادته بكل الوسائل ضد أي شكل من أشكال العدوان بما فيه الاحتلال الأميركي والتركي للأراضي السورية".

«الشرق الأوسط» تنشر نص اتفاق أضنة... ١٠ تنازلات متبادلة بين أنقرة ودمشق

لندن: إبراهيم حميدي . الشرق الأوسط . ٢٠١٩/١/٢٦

وضع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال لقائه الرئيس التركي رجب طيب إردوغان في موسكو، الأربعاء الماضي، على طاولة المفاوضات تنفيذ اتفاق أضنة بين أنقرة ودمشق، بديلاً عن الخطة التركية – الأميركية لإقامة «منطقة عازلة» شمال شرقي سوريا.

وتنشر «الشرق الأوسط» ترجمة عربية لاتفاق أضنة الذي أُنجز بين الحكومتين التركية والسورية في يوليو (تموز) ١٩٩٨ وأقرّ رسمياً بعد ٣ أشهر، والذي جنّب البلدين حرباً كانت أنقرة لوّحت بشنّها بعدما حشدت قواتها على الحدود السورية.

ماذا يعني تنفيذ اتفاق أضنة؟

١ – إعطاء أنقرة الحق بملاحقة «حزب العمال الكردستاني» لعمق ٥ كيلومترات شمال سوريا، بموجب الملحق رقم ٤ لاتفاق أضنة.

٢ – تتخلى دمشق عن أي مطالبة بحقوقها في لواء إسكندرون (إقليم هاتاي) الذي ضمّته تركيا في ١٩٣٩، بموجب الملحق رقم ٣.

٣ – اعتبار «حزب العمال الكردستاني» بزعامة عبد الله أوجلان، المعتقل في تركيا منذ بداية ١٩٩٩، «تنظيما إرهابياً»، بموجب نصوص الاتفاق.

٤ – أنقرة تفسر الاتفاق على أنه يعني أن «وحدات حماية الشعب» الكردية هي «تنظيم إرهابي»، باعتبار أن أنقرة تعتبرها ظلاً سورياً لـ«حزب العمال».

٥ – في المقابل، يعني تنفيذ الاتفاق اعتراف أنقرة بشرعية الحكومة السورية؛ لأن تنفيذ الاتفاق يتطلب كثيراً من الإجراءات، بينها تشكيل لجنة مشتركة وتشغيل خط ساخن.

٦ – كما يعني بدء اتصالات سياسية مباشرة، بدلاً من «اتصالات غير مباشرة» أقرّ بها وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، ما يعني أنها تتم عبر الجانب الروسي.

٧ – يعني أيضاً، إعادة تشغيل السفارة التركية في دمشق، والسفارة السورية في أنقرة، علماً بأن لدمشق قنصلية في إسطنبول، باعتبار أن الاتفاق يتطلب تعيين ضابط ارتباط أمني في كل سفارة.

٨ – يعني أيضاً، انتشار القوات الحكومية السورية على الحدود، والاعتراف بالحدود القائمة، علماً بأن فصائل معارضة إسلامية تسيطر على الحدود من منطقة «درع الفرات» في جرابلس إلى باب الهوى في إدلب إلى حدود اللاذقية على البحر المتوسط، فيما تسيطر «قوات سوريا الديمقراطية» التي تضم «وحدات حماية الشعب» الكردية، على الحدود من جرابلس شمال حلب إلى فش خابور قرب حدود العراق شرقاً.

٩ – كما أنه يقدم بديلاً من التفاهم التركي – الأميركي حول عمق «المنطقة العازلة» البالغ ٣٢ كيلومتراً شمال شرقي سوريا، إذ إنه يسمح لقوات تركية بالتوغل بعمق ٥ كيلومترات فقط.

١٠ – يعني أيضاً دفع «وحدات حماية الشعب» الكردية من موقع الخصم مع دمشق، وفرملة المفاوضات الجارية بتقطع، والقضاء على مشروع «الإدارة الذاتية» الذي دعم الأميركيون والتحالف الدولي إقامته شرق نهر الفرات.

هنا نص اتفاق أضنة وملاحقه

محضر اجتماع الوفدين السوري والتركي في مدينة أضنة، ونص الاتفاق الموقع بتاريخ ٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٨...

في ضوء الرسائل المنقولة باسم سوريا من خلال رئيس جمهورية مصر العربية، صاحب الفخامة الرئيس حسني مبارك، ومن خلال وزير خارجية إيران سعادة وزير الخارجية كمال خرازي، ممثل الرئيس الإيراني صاحب الفخامة محمد سيد خاتمي، وعبر السيد عمرو موسى، التقى المبعوثان التركي والسوري المذكور اسماهما في القائمة المرفقة (الملحق رقم ١)، في أضنة يومي ١٩ و٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) العام ١٩٩٨ لمناقشة مسألة التعاون في مكافحة الإرهاب.

خلال اللقاء، كرر الجانب التركي المطالب التركية التي كانت عرضت على الرئيس المصري (الملحق رقم ٢)، لإنهاء التوتر الحالي في العلاقة بين الطرفين. وعلاوة على ذلك، نبّه الجانب التركي الجانب السوري إلى الرد الذي ورد من سوريا عبر جمهورية مصر العربية، والذي ينطوي على الالتزامات التالية...

١ – اعتباراً من الآن، عبد الله أوجلان (زعيم «حزب العمال الكردستاني» المعتقل في تركيا منذ بداية ١٩٩٩) لن يكون في سوريا، وبالتأكيد لن يسمح له بدخول سوريا.

٢ – لن يسمح لعناصر «حزب العمال الكردستاني» في الخارج بدخول سوريا.

٣ – اعتبارا من الآن، معسكرات «حزب العمال الكردستاني» لن تعمل على الأراضي السورية، وبالتأكيد لن يسمح لها بأن تصبح نشطة.

٤ – كثير من أعضاء «حزب العمال الكردستاني» جرى اعتقالهم وإحالتهم إلى المحكمة، وتم إعداد اللوائح المتعلقة بأسمائهم، وقدمت سوريا هذه اللوائح إلى الجانب التركي.

أكد الجانب السوري النقاط المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، اتفق الطرفان على النقاط التالية...

١ – إن سوريا، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، لن تسمح بأي نشاط ينطلق من أراضيها، بهدف الإضرار بأمن واستقرار تركيا. كما لن تسمح سوريا بتوريد الأسلحة والمواد اللوجستية والدعم المالي والترويجي لأنشطة «حزب العمال الكردستاني» على أراضيها.

٢ – صنفت سوريا «حزب العمال الكردستاني» على أنه منظمة إرهابية. كما حظرت أنشطة الحزب والمنظمات التابعة له على أراضيها، إلى جانب منظمات إرهابية أخرى.

٣ – لن تسمح سوريا لـ«حزب العمال الكردستاني» بإنشاء مخيمات أو مرافق أخرى لغايات التدريب والمأوى أو ممارسة أنشطة تجارية على أراضيها.

٤ – لن تسمح سوريا لأعضاء «حزب العمال الكردستاني» باستخدام أراضيها للعبور إلى دول ثالثة.

٥ – ستتخذ سوريا الإجراءات اللازمة كافة لمنع قادة «حزب العمال الكردستاني» الإرهابي من دخول الأراضي السورية، وستوجه سلطاتها على النقاط الحدودية بتنفيذ هذه الإجراءات.

اتفق الجانبان على وضع آليات معينة لتنفيذ الإجراءات المشار إليها أعلاه بفاعلية وشفافية. وفي هذا السياق...

أ – سيتم إقامة وتشغيل خط اتصال هاتفي مباشر فوراً بين السلطات الأمنية العليا لدى البلدين.

ب – يقوم الطرفان بتعيين ممثلين خاصين أمنيين في بعثتيهما الدبلوماسيتين في أنقرة ودمشق، ويتم تقديم هذين الممثلين إلى سلطات البلد المضيف من قبل رؤساء البعثة.

ج – في سياق مكافحة الإرهاب، اقترح الجانب التركي على الجانب السوري إنشاء نظام من شأنه تمكين المراقبة الأمنية من تحسين إجراءاتها وفاعليتها. وذكر الجانب السوري أنه سيقدم الاقتراح إلى سلطاته للحصول على موافقة، وسيقوم بالرد في أقرب وقت ممكن.

د – اتفق الجانبان، التركي والسوري، ويتوقف ذلك على الحصول على موافقة لبنان، على تولي قضية مكافحة «حزب العمال الكردستاني» الإرهابي في إطار ثلاثي (الجيش السوري كان وقتذاك في لبنان، وكان «حزب العمال الكردستاني» يقيم معسكرات له في منطقة البقاع اللبناني).

هـ – يُلزم الجانب السوري نفسه باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ النقاط المذكورة في «محضر الاجتماع» هذا، وتحقيق نتائج ملموسة.

أضنة، ٢٠ أكتوبر ١٩٩٨

عن الوفد التركي – السفير أوغور زيال – معاون الأمين العام في وزارة الخارجية

وعن الوفد السوري – اللواء عدنان بدر الحسن – رئيس شعبة الأمن السياسي

الملحق رقم ٢... مطالب تركيا المحددة من سوريا

من أجل تطبيع علاقاتنا، نتوقع من سوريا الالتزام بالقواعد والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي تحقيق المطالب المحددة التالية...

١ – نظراً لحقيقة أن العلاقات التركية – السورية كانت قد تضررت بشكل جدي بسبب الدعم السوري للإرهاب، نريد من سوريا القبول رسمياً بالتزاماتها، والتخلي عن موقفها السابق بشأن هذه المسألة. ويجب أن تشمل هذه الالتزامات تعهداً رسمياً بعدم منح الإرهابيين الدعم، أو الملاذ، أو المساعدة المالية. وينبغي أيضاً على سوريا محاكمة مجرمي «حزب العمال الكردستاني» وتسليمهم إلى تركيا، بما في ذلك زعيم «حزب العمال الكردستاني»، عبد الله أوجلان ومعاونوه (كانت دمشق أبعدت أوجلان قبل توجه اللواء بدر حسن إلى تركيا، وتلقت السلطات التركية إشعاراً من موسكو بوصوله فعلاً إلى أراضيها).

٢ – في هذا الإطار، يجب على سوريا...

* ألا تسمح لمخيمات تدريب الإرهابيين بالعمل على الأراضي الواقعة تحت سيطرتها.
* ألا تزود «حزب العمال الكردستاني» بالأسلحة والمواد اللوجستية.
* ألا تزود أعضاء «حزب العمال الكردستاني» بوثائق هوية مزورة.
* ألا تساعد الإرهابيين على الدخول القانوني والتسلل إلى تركيا.
* ألا ترخص الأنشطة الترويجية للمنظمة الإرهابية، أي «حزب العمال الكردستاني».
* ألا تسمح لأعضاء «حزب العمال الكردستاني» بإنشاء وتشغيل مقرات على أراضيها.
* ألا تسهل عبور الإرهابيين من دول ثالثة إلى شمال العراق وتركيا.

٣ – التعاون في جميع الأنشطة الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

٤ – الامتناع عن تحريض البلدان الأخرى الأعضاء في جامعة الدول العربية ضد تركيا.

٥ – في ضوء ما سبق، وما لم توقف سوريا هذه الأعمال فوراً، مع كل العواقب، تحتفظ تركيا بحقّها في ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، وتحت كل الظروف للمطالبة بتعويض عادل عن الخسائر في الأرواح والممتلكات.

في الواقع، نقلت هذه الآراء إلى سوريا من خلال القنوات الدبلوماسية، في ٢٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٩٦. ومع ذلك، فقد قوبلت تحذيراتنا بآذان صماء.

الملحق رقم ٣

اعتباراً من الآن، يعتبر الطرفان أن الخلافات الحدودية بينهما منتهية، وأن أياً منهما ليست له أي مطالب أو حقوق مستحقة في أراضي الطرف الآخر.

الملحق رقم ٤

يفهم الجانب السوري أن إخفاقه في اتخاذ التدابير والواجبات الأمنية، المنصوص عليها في هذا الاتفاق، يعطي تركيا الحق في اتخاذ جميع الإجراءات الأمنية اللازمة داخل الأراضي السورية حتى عمق ٥ كم.

إيران تتهم روسيا بالتواطؤ مع إسرائيل في سوريا

وكالات أنباء . ٢٠١٩/١/٢٦

اتهمت إيران روسيا بالتواطؤ مع (إسرائيل) من خلال تعطيل منظومة الدفاع الصاروخي "إس ٣٠٠" تزامنا مع كل هجوم إسرائيلي على سوريا.

وقال رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، "حشمت الله فلاحت بيشه"، إن هناك ما وصفه بالتنسيق الواضح بين موسكو وتل أبيب عند تنفيذ أي ضربة داخل الأراضي السورية.

وأضاف "حشمت بيشه" أنه لو كانت روسيا تفعل منظومتها الجوية إس ٣٠٠، لما تجرأت (إسرائيل) على القيام بهجماتها بسهولة، وفقا لوكالة الأنباء الإيرانية "إرنا".

وأوضح أن "نقدا جادا يوجه إلي روسيا، حيث تعطل منظومة إس ٣٠٠" عندما تشن إسرائيل هجماتها على سوريا.

وتابع "يبدو أن هناك نوعا من التنسيق بين" الهجمات الإسرائيلية والدفاع الجوي الروسي المتمركز في سوريا.

وكانت روسيا زودت سوريا، في وقت سابق من العام ٢٠١٨ الماضي، بنظام إس-٣٠٠ الصاروخي رغم الاعتراض من (إسرائيل)، وذلك بعد تحميل موسكو إسرائيل مسؤولية التسبب بشكل غير مباشر في إسقاط طائرة حربية روسية في سوريا.

والإثنين الماضي، أعلن الجيش الإسرائيلي إنه قصف أهدافا لفيلق القدس الإيراني داخل سوريا، بما في ذلك مواقع تخزين أسلحة، وموقع استخبارات، ومعسكر تدريب.

مصادر: الاتحاد الأوروبي يضيف السعودية لمسودة قائمة بشأن تمويل الإرهاب

رويترز . ٢٠١٩/١/٢٦

قال مصدران لرويترز يوم الجمعة إن الاتحاد الأوروبي أضاف السعودية إلى مسودة قائمة بالدول التي تشكل خطرا على التكتل بسبب تراخي السيطرة على تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

أعلام الاتحاد الأوروبي أمام مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل – صورة من أرشيف رويترز.

ويأتي التحرك في ظل تزايد الضغط الدولي على السعودية بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية باسطنبول يوم الثاني من أكتوبر تشرين الأول.

وتضم القائمة الحالية للاتحاد ١٦ دولة بينها إيران والعراق وسوريا وأفغانستان واليمن وكوريا الشمالية وتستند بشكل أساسي على معايير تستخدمها قوة مهام التحرك المالي، وهي هيئة دولية تضم الدول الغنية وتقوم على محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لكن القائمة تم تحديثها هذا الأسبوع، باستخدام معايير جديدة عكفت المفوضية الأوروبية على تطويرها منذ عام ٢٠١٧. والسعودية هي واحدة من الدول التي أضيفت إلى القائمة المحدثة والتي لا تزال سرية، وفقا لما قاله مصدر من الاتحاد الأوروبي ومصدر سعودي لرويترز.

ولم ترد السلطات السعودية بعد على طلب للتعقيب.

والخطوة انتكاسة للرياض في الوقت الذي تسعى فيه إلى تعزيز سمعتها الدولية لتشجيع المستثمرين الأجانب على المشاركة في خطة تحول ضخمة وتحسين العلاقات المالية لبنوكها.

وقتل خاشقجي، الذي كان كاتب عمود في صحيفة واشنطن بوست ومنتقدا لولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وجرى تقطيع أوصاله على أيدي عملاء سعوديين في قنصلية المملكة في اسطنبول في الثاني من أكتوبر تشرين الأول، الأمر الذي أثار استنكارا واسعا وألحق الضرر بصورة المملكة.

محتوى دعائي

وإلى جانب الضرر الذي سيلحق بسمعتها، فإن إدراج المملكة في القائمة يعقد العلاقات المالية مع الاتحاد الأوروبي. وسيتعين على بنوك التكتل إجراء عمليات تدقيق إضافية على المدفوعات التي تشمل الكيانات من الدول المدرجة.

ولا بد من اعتماد القرار المؤقت من دول الاتحاد وعددها ٢٨ قبل اعتماده رسميا الأسبوع المقبل.

ملكية الشركات

قال مسؤول آخر في الاتحاد الأوروبي إنه من المرجح إضافة بلدان أخرى إلى القائمة النهائية، لكنه امتنع عن ذكر تفاصيل لأن المعلومات لا تزال سرية وتخضع للتغييرات.

وقال متحدث باسم المفوضية الأوروبية إنه ليس لديه تعليق على محتوى القائمة لأنه لم يتم الانتهاء منها بعد.

وتنص القائمة الحالية للاتحاد الأوروبي على أن البلدان تدرج في القائمة السوداء إذا كانت تعاني من "أوجه قصور استراتيجية في مكافحة غسل الأموال ومواجهة أنظمة تمويل الإرهاب التي تشكل تهديدات كبيرة على النظام المالي للاتحاد".

ووفقا للمنهج الجديد، يمكن أيضا وضع الدول على القائمة السوداء إذا لم تقدم معلومات كافية عن ملكية الشركات أو إذا كانت قواعدها بشأن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو مراقبة العملاء الماليين تعتبر متساهلة للغاية.

وأخفقت المملكة في سبتمبر أيلول في الحصول على عضوية قوة مهام التحرك المالي بعد التوصل إلى قرار مفاده أنها عجزت عن محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

واتخذت الحكومة خطوات لتعزيز جهودها في التصدي للكسب غير المشروع وإساءة استخدام السلطة، لكن قوة مهام التحرك المالي قالت في سبتمبر أيلول إن الرياض لا تحقق أو تحاكم بشكل فعال الأفراد المتورطين في أنشطة غسل الأموال على نطاق أوسع ولا تصادر عائدات الجريمة في الداخل أو الخارج.

وفحص الاتحاد الأوروبي ٤٧ دولة، بينها الولايات المتحدة وروسيا وسويسرا، قبل تحديث قائمته. ولم يتم فحص دول التكتل.

مصدر مصري لاسرائيل هيوم:مصر طلبت من حماس ان تختار اما ايران او التهدئة

وكالة معا ـ ٢٠١٩/١/٢٦

نقلت صحيفة "اسرائيل اليوم" العبرية عن مصدر مصري خاص للصحيفة قوله ان مصر حذرت حركة حماس من خلال رئيس المكتب السياسي للحركة اسماعيل هنية ان على الحركة ان تختار "اما ايران او التهدئة" التي تديرها المخابرات المصرية، مطالبة حماس بالالتزام بالتهدئة وتفاهمات وقف اطلاق النار.

وحسب الصحيفة الاسرائيلية ومصدرها المصري، فقد طلبت حركة حماس من مصر ان توصل رسالة الى اسرائيل ان الحركة لم تشارك في مظاهرات عنيفة على الشريط الحدودي مع اسرائيل، كما طلبت من مصر المساعدة بمنع تأخير ادخال الاموال القطرية الى القطاع، وان حركة حماس تتابع ما وصفته الصحيفة بـ"استفزازات حركة الجهاد الاسلامي" على الشريط الحدودي التي تنفذها بأوامر من طهران، وان المخابرات المصرية حمّلت حركة حماس المسؤولية عن التصعيد الاخير مع اسرائيل رغم تأكيد حماس انها ليست المسؤولة عن ذلك.

وبحسب الصحيفة الاسرائيلية، فقد اكد مصدر امني مصري ان القاهرة ترفض التدخل في اي جهد قطري في قطاع غزة ولا في قضية نقل الاموال، وان على حماس ان تتحمل القصف الاسرائيلي بسبب تصعيد الجهاد الاسلامي وان مصر لن تتدخل لصالح حماس في اي تصعيد جديد مع اسرائيل.

صحيفة عبرية تكشف كيف أنقذت إسرائيل محمود عباس!

أمد ـ ٢٠١٩/١/٢٦

تساءلت صحيفة "اسرائيل اليوم" العبرية عبر موقعها الإلكتروني، لماذا أنقذت إسرائيل حياة الزعيم الفلسطيني محمود عباس.

وقالت الصحيفة في عدد يوم الجمعة، "أنّ محمود عباس كان مشكلة لجانب الإسرائيلي، ورفض خلال السنوات العديدة الماضية التفاوض مع الزعماء الإسرائيليين، وما زال موافق على التحريض الصارخ ضد الدولة اليهودية في الكتب المدرسية الفلسطينية.

وأضافت، هرعت إسرائيل لإنقاذ حياة الزعيم الفلسطيني عندما سقط مريضًا شديدًا العام الماضي؟، حيثُ كتبت صحيفة يديعوت أحرنوت في أيار / مايو ٢٠١٨، أنّ عباس أصيب بعدوى شديدة في الأذن تصاب بالتهاب رئوي ومضاعفات صحية أخرى. وقيل إن أطبائه في رام الله قلقون من أن عباس البالغ من العمر ٨٣ عاماً كان على وشك الموت.

وأوضحت، خوفا من فراغ السلطة الفلسطينية الذي سرعان ما تملأه حماس أو مجرد حالة من الفوضى العامة التي من شأنها أن تيسر موجة جديدة من العنف ضد الاسرائيليين، فعرضت إسرائيل نقل عباس إلى مستشفى إسرائيلي يمكن أن يقدم له رعاية أكثر تقدماً، ولا يريدون أن يظهروا على أنهم نوع من "المتعاونين" الذين غالبا ما يستهزئ بهم عباس، حيثُ رفض الفلسطينيون العرض.

وتابعت، إسرائيل لم تكن مستعدة لمجرد السماح له بالقتل، فأرسلت أحد كبار أطبائها حول مرض عباس الخاص إلى رام الله، بعد يومين، كان عباس في طريقه إلى الانتعاش، وبعد بضعة أيام، خرج من المستشفى وعاد إلى العمل.

وأكدت، مع ذلك، فقد ازدادت مخاوف عباس الطبية أكثر فأكثر خلال العامين الماضيين، ومن الواضح للجميع أنه لن يكون قادراً على العمل كقائد للسلطة الفلسطينية لفترة أطول من ذلك بكثير.

وبحسب ما ورد، كانت إسرائيل والولايات المتحدة تناوران للحصول على شخص أكثر قابلية للعيش في سلام وتعايش حقيقيين في الموقف عندما يرحل عباس، لكن يُعتقد أن الزعيم الفلسطيني الحالي يلجأ إلى التخويف العنيف لضمان قيام خلفه المفضل بتولي زمام الأمور بعد ذلك. له.

ووفقاً للصحيفة العبرية، فإنّ عدنان مجلي هو الملياردير الأمريكي–الفلسطيني الذي يعيش في ولاية كارولينا الشمالية، لكنه ليس غريبا في الضفة الغربية. عمل مؤخراً مستشاراً للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الشؤون الاقتصادية الفلسطينية.

لطالما نظر المسؤولون الإسرائيليون من مختلف الأطياف السياسية إلى الحوافز الاقتصادية ونمو المشاريع التجارية المشتركة بين إسرائيل والفلسطينيين كمفتاح للسلام الحقيقي، ويمكن أن يكون مجلي مجرد رجل يساعد على تحقيق ذلك. كما يقال إنه كان حلقة الوصل بين إدارة ترامب وبين القيادة الفلسطينية التي رفضت التعامل علانية مع الشاغلين الحاليين للبيت الأبيض.

وشددت، غني عن القول إن عباس ليس حريصا على السماح لرجل تتآلف وجهات نظره الخاصة مع إسرائيل وأكثر حذرا من الرئيس الأميركي ترامب الذي يتولى رئاسة السلطة الفلسطينية.

ذكرت قناة ١٣ العبرية هذا الأسبوع، أنه قبل نحو شهرين، كانت مجلي يزور الضفة الغربية عندما انفجرت قنبلة بالقرب من سيارتا. لم يكن في السيارة في ذلك الوقت، ولم يصب بأذى، ولكن كان يُنظر إلى الهجوم على أنه تحذير لمجلي للبقاء خارج السباق لخلافة عباس.

وأشارت، عباس أوضح أن خلفه المفضل هو محمود العالول، محافظ نابلس الأسبق، وهو مسؤول في الحرس القديم في منظمة التحرير الفلسطينية مثله. ويعمل حاليا تحت قيادة عباس كنائب لرئيس حركة فتح. ومثل عباس، لم يعد العالول يدافع علنا عن العنف الإرهابي، لكنه غالباً ما يبرره، ويظل معاديًا بشدة لإسرائيل.
مع السلطة الفلسطينية بقيادة العالول، يتوقع معظمهم أن تظل عملية السلام في حالة ركود.

ثلاث جبهات مشتعلة ماثلة أمام كوخافي في أسبوعه الأول

عربي ٢١ . ٢٠١٩/١/٢٦

أنهى الجنرال أفيف كوخافي القائد الجديد للجيش الإسرائيلي الأسبوع الأول من منصبه الجديد، وسط تحديات عسكرية متفاقمة على عدة جبهات مشتعلة، ما يتطلب إجراء تحليل ميداني لها، وقراءة في خياراته المتوقعة في قادم الأيام.

محرر مجلة يسرائيل ديفينس للعلوم العسكرية عمير ربابورت قال إن "كوخافي يواجه ثلاث جبهات مرشحة للانفجار في أي لحظة، ولعل أسبوعه الأول يذكرنا بالأسبوع الأخير لغادي آيزنكوت قائد الجيش المنصرف، في ظل أن حدثا يلاحق حدثا آخر في الجبهة الشمالية، وآخر في غزة، وثالث في الضفة الغربية".

وأضاف في تحليل ترجمته "عربي٢١" أنه "بعد أن نزل كوخافي لموقع "البئر" داخل مقر قيادة الجيش في تل أبيب، بدأ بتشريح كامل لهذه الجبهات، ورغم أن أحداثها في الأيام الأخيرة تبدو عادية تقليدية، لكنها قابلة لأن تتسبب بحدوث مواجهة عسكرية طاحنة، وقد تشهد ولاية كوخافي للسنوات الثلاث القادمة إمكانية وقوع واحدة منها".

وأوضح أن "جبهة غزة أكثر المناطق المرشحة لحدوث هذا السيناريو العسكري، فقد أنقذت معجزة ضابطا من القتل بنيران قناص فلسطيني من داخل غزة، حيث اكتفى الجيش بقصف مواقع حماس عبر الدبابات وبعض الضربات الجوية التي لم تسفر عن وقوع خسائر بشرية فلسطينية، لكن الوضع ما زال متوترا أكثر من العادة، وما زالت القنبلة المتكتكة في غزة مرتبطة بقرار رئيس الحكومة الخاص بمنع إدخال الأموال القطرية إلى القطاع".

وأشار ربابورت، وثيق الصلة بالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، إلى أن "طهران تعتبر في صلب تفكير كوخافي، فقد شهد أسبوعه الأول تنفيذ ضربة جوية إسرائيلية باتجاه مستودع أسلحة إيراني في سوريا، تبعته محاولة إيرانية لإطلاق صاروخ أرض–أرض باتجاه جبل الشيخ، تم إسقاطه على يد القبة الحديدية، ثم تواصلت الضربات الجوية الإسرائيلية على أهداف إيرانية قرب مطار دمشق".

وأكد أنها "المرة الثالثة التي تتواجه فيها إيران وإسرائيل في حالة من شبه المواجهة العسكرية خلال العام الأخير، وتطلق فيها إيران صواريخ مباشرة على إسرائيل، لكن التاريخ يعلمنا أن الإيرانيين لا بد أن ينتقموا، فقد حاول

حزب الله في ٢٠٠٥-٢٠٠٦ اختطاف جنود إسرائيليين، وأحبط الجيش ثلاثة منها، والحزب نجح في الرابعة في يوليو ٢٠٠٦، ما أدى إلى اندلاع حرب لبنان الثانية".

وختم بالقول إننا "إن أردنا استعادة التاريخ، فإننا يمكننا القول إن معطيات الحرب الثالثة قد نضجت في ولاية أيزنكوت، وقد يتم خوضها عمليا في ولاية كوخافي".

الخبير العسكري الإسرائيلي في موقع ويللا الإخباري أمير بوخبوط قال إن "كوخافي يمهد الطريق لخوض إسرائيل المعركة البرية القادمة، رغم التقارير التي تتحدث عن عدم جاهزية الجيش للحرب، الأمر الذي يتطلب منه إجراء تغييرات جوهرية، وإصلاحات أساسية داخل القيادة البرية للجيش".

وأوضح في تقرير ترجمته "عربي٢١" أن "كوخافي مطالب بتوضيح موقفه من التهديدات المستقبلية التي تواجه إسرائيل: الدولة والجيش، لاسيما في الجبهات الثلاث، وكيف سيكون دور سلاح البر في المواجهات القادمة، وكم عدد الوحدات والفرق العسكرية المطلوب أن تنخرط في أي مواجهات عسكرية متوقعة، وما هي الموازنات اللازمة، ما يتطلب منه أن يحسم خياراته العسكرية القادمة".

الخارجية الروسية: موسكو ملتزمة بأمن إسرائيل وليست حليفة لإيران

وكالة سما - ٢٠١٩/١/٢٦

قال نائب وزير الخارجية الروسية، سيرجي ريباكوف، يوم أمس الجمعة، إن روسيا ليست حليفة لإيران، مضيفا أن بلاده ملتزمة بأمن إسرائيل.

جاءت تصريحات ريباكوف هذه في مقابلة مع شبكة "CNN"، وبعد سلسلة هجمات إسرائيلية نفذت ضد أهداف إيرانية في سورية، دفعت روسيا إلى مطالبة إسرائيل بوقف "الهجمات التعسفية في سورية".

وردا على سؤال ما إذا كانت موسكو وطهران حليفتين على الأرض في سورية، قال ريباكوف إنه لم يكن ليستخدم هذه الكلمات لوصف العلاقة مع إيران، مضيفا أن بلاده لا تستخف بأهمية الخطوات التي تضمن الأمن لإسرائيل.

إلى ذلك، سئل عن تدل روسيا في الانتخابات الأميركية، فأجاب أن بلاده لا تحاول التدخل في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة.

يذكر أن روسيا كانت قد طالبت إسرائيل، قبل بضعة أيام، بوقف هجماتها في سورية. وقالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، إن "ممارسة الهجمات التعسفية من قبل إسرائيل على دولة سيادية، وهي سورية في هذا الحالة يجب أن تتوقف".

تحليلات: شكوك تنخر الجيش الإسرائيلي حيال إخراج إيران من سورية

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/١/٢٥

يكرر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تصريحاته بأن إسرائيل لن تسمح لإيران بالتموضع في سورية عموما وقريبا من هضبة الجولان المحتلة خصوصا. ويطلق وزراء إسرائيليون تصريحات مشابهة. وانضم قادة الجيش الإسرائيلي إلى هذه الجوقة، وتحدث رئيس أركان الجيش الجديد، أفيف كوخافي، عن الجيش الإسرائيلي أنه "جيش فتاك". وفي موازاة ذلك، يتفاخر نتنياهو ووزراءه وعساكره بالغارات الإسرائيلية ضد أهداف إيرانية في سورية. ودفع هذا التفاخر المحللين العسكريين الإسرائيليين إلى انتقاد هذه التصريحات، بأنها تضع نهاية لسياسة "الضبابية" الإسرائيلية التي لا تعترف بشن هذه الغارات، وتقود إلى خلط أوراق اللعبة في سورية.

لكن يظهر أن هناك انتقادات داخل الجيش الإسرائيلي لقيادته وللقيادة السياسية أيضا. وكتب محلل الشؤون الأمنية في صحيفة "معاريف"، يوسي ميلمان، اليوم الجمعة، أنه "في الغرف المغلقة لجهاز الأمن والجيش الإسرائيلي بدأ ينخر الشك حيال هذه الرواية. والشك مثلث: هل حقا ستتمكن إسرائيل من منع تموضع إيران في سورية؟ وإلى أي مدى نجحت إسرائيل حتى الآن في عرقلة هذا التموضع؟ إضافة إلى ذلك، باتت اللعبة الروسية في سورية أقل وضوحا".

وتأتي هذه التساؤلات والشكوك في أعقاب أحداث مطلع الأسبوع الحالي، عندما أطلق الجيش الإسرائيلي ستة أو سبعة صواريخ باتجاه مطار دمشق، أعقبها إطلاق صاروخ أرض – أرض إيراني من سورية. ويقول ميلمان أنه ليس واضحا ما إذا تم توجيه هذا الصاروخ إلى جبل الشيخ أم إلى قاعدة عسكرية قريبة منه. واعترض صاروخ أطلقته "القبة الحديدية" الصاروخ الإيراني فوق جبل الشيخ. وعند منتصف ليلة الأحد – الإثنين شنت إسرائيل هجوما عنيفا، أطلقت خلالها قرابة ٣٠ صاروخا باتجاه الأراضي السورية، أسفرت عن مقتل ٢١ عسكريا، ١٢ إيرانيا وتسعة سوريين.

من جهة ثانية، تدعي إسرائيل أنها "لجمت" تموضع إيران في سورية. لكن ميلمان أشار في هذا السياق إلى إصرار إيران على هذا التموضع. وتتحدث شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عما تصفه بـ"رؤية سليماني"، أي قائد قوة قدس، الجنرال قاسم سليماني، ومفادها تشكيل قوة عسكرية مؤلفة من المليشيات الموالية لإيران في سورية قوامها ١٠٠ ألف نفر. وبحسب ميلمان، فإن "لا يوجد لإيران ١٠٠ ألف مقاتل شيعي، ووجودها تقلص بـ٣٠%. لكن بعد أحداث هذا الأسبوع يبدو الإيرانيون أكثر إصرارا".

وفيما يتعلق بالوجود الروسي في سورية، فإن الجيش الإسرائيلي يتوجس من الدور الذي تلعبه موسكو. وأشار ميلمان إلى أن محللين عسكريين إسرائيليين يرون أن تغيّر موقف روسيا، الذي تمثل بالتنديد بالغارات الإسرائيلية، نابع من تغيير السياسة "الضبابية" الإسرائيلية. إذ أنه في السنوات الثلاث الماضية كان مريحا لموسكو التغاضي عن الغارات الإسرائيلية، لأن الإسرائيليين لم يعترفوا بها، لكن مجاهرة الإسرائيليين بهذه الغارات الآن بات يحرج موسكو.

ولفت ميلمان إلى أقوال غريبة أدلى بها المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، رونين منيلس، الذي اعتبر خلال لقاء مع المراسلين العسكريين الإسرائيليين، هذا الأسبوع، أن من "كسر الضبابية هم خصوم إسرائيل، المتحدثين بالعربية (أي سورية) والمتحدثين بغير العربية (أي الروس)"، لأنهم يسارعون إلى الإدلاء بتفاصيل كثير حول أي غارة "منسوبة لإسرائيل".

كذلك ادعى منيلس أن إطلاق الصاروخ الإيراني، الأحد الماضي، جرى من منطقة تعهد الروس بألا يتواجد الإيرانيون فيها. لكن ميلمان أشار إلى أن منيلس رفض الإفصاح عن فحوى اتفاق كهذا ولمن تعهدت روسيا بذلك.

وأضاف ميلمان أنه قد يكون تبادل الضربات بين إسرائيل وإيران يصب في مصلحة روسيا، وحتى أن يتصاعد هذا الوضع، معتبرا أن أمرا كهذا يمكن أن يدفع روسيا إلى إخراج كافة القوات الأجنبية من سورية وأن تبقى روسيا وحدها هناك. "وسواء كان هذا تقدير صحيح أو لا أساس له، لا توجد مؤشرات، حاليا، على أن إسرائيل تنجح في ردع أو إحباط الإصرار الإيراني على التموضع في سورية".

مصالح نتنياهو

نقل المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، اليوم، عن الخبير الإسرائيلي في إيران وحزب الله، العميد في الاحتياط شمعون شبيرا، الذي يعمل في "المركز الأورشاليمي للشؤون العامة والدولة"، تقديره في أعقاب الأحداث في مطلع هذا الأسبوع، أن الإيرانيين مستعدون لتحمل مخاطر ضد إسرائيل، لدرجة الدخول في "مواجهة محدودة" مع الجيش الإسرائيلي. وبحسب شبيرا، فإنه "بنظر إيران، لا يمكن احتواء الهجمات الإسرائيلية، وخاصة على ضوء انتهاء سياسة الضبابية الإسرائيلية والاستعداد لتحمل مسؤولية مباشرة على مهاجمة الأهداف في سورية".

وأشار هرئيل إلى تقديرات قديمة للجيش الإسرائيلي، من الشهر الماضي، حول الوجود الإيراني في سورية. واعتبر الجيش الإسرائيلي حينها أن "جهود التهريب (للأسلحة) والتموضع الإيراني تراجع بشكل ملحوظ، بسبب الضغط الروسي على إيران". وبحسب الجيش الإسرائيلي، فإن روسيا تخشى تصعيدا عسكريا بين إسرائيل وإيران في الأراضي السورية، يؤدي إلى وضع مصاعب أمام خطوات روسية باتجاه استقرار نظام بشار الأسد، وأنه لذلك تعمل روسيا على لجم إيران وإسرائيل أيضا.

ورأى هرئيل أن التطورات في الأشهر الأخيرة في الجبهة مع سورية "عادت بالفائدة على نتنياهو. فخلال كل هذه الفترة لم يخرج الوضع عن السيطرة ولم تتدهور الأمور إلى حد الحرب. وخدمت الأجندة الأمنية مصبحته مقابل الجمهور، على ضوء التحدي المزدوج أمامه المتمثل بالتحقيقات والانتخابات. وللجيش مصلحة أيضا في الحفاظ على الهدوء ومصالح مشتركة مع رئيس الحكومة، الذي يتولى حقيبة الأمن أيضا. ومثلما وفّرت الحملة ضد الأنفاق نغمة نهائية قتالية لولاية (رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق غادي) آيزنكوت، فإن القصف في سورية (مطلع الأسبوع) مفيدة الآن من أجل تعزيز الصورة الهجومية لخلفه" رئيس الأركان الجديد، أفيف كوخافي.

ما الذي يمكن أن يشهده العالم في ٢٠١٩؟

فريق العمل ـ ساسة بوست ـ ٢٠١٩/١/٢٦

مرت ٣٦٥ يومًا مليئة بالحوادث والأحداث الكبيرة، غصت بالكثير من المآسي والصراعات والعلاقات الثنائية والتحالفات العسكرية، والتي من المتوقَّع لها أن تستمر هذا العام؛ فالكثير من أحداث العام المنصرم هي إرهاصات لأحداثٍ أخرى يمكن أن تحدث أو تستمرّ في العام الجديد ٢٠١٩.

وبين صراعاتٍ مستمرة، وصراعات جديدة متوقَّعة، وهدوءٍ في بعض المناطق، وانتهاكاتٍ لحقوق الإنسان، وانتخاباتٍ جديدة قد تغيِّر مسار السياسة في العالم، ماذا يمكن حقًا أن يشهده العام الجديد ٢٠١٩؟

قد نشهد اندلاع حرب الشرق الأوسط الكبرى في ٢٠١٩؟

ذكر المحلل السياسي، ومدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، مايكل آيزنشتات، في تحليله المنشور على موقع المعهد، بالتعاون مع نداف بين حور، الذي يعمل رائدًا في جيش الدفاع الإسرائيلي، أنَّ هناك مخاوف عدة، قد تتحول إلى توقعات حول اندلاع حرب في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٩، وهي الحرب التي أطلقا عليها اسم «حرب الشرق الأوسط الكبرى»، والتي توقعا أن تكون بين إسرائيل وحزب الله، طرفين رئيسيين، مع انضمام أطراف مختلفة وفاعلين آخرين إلى كل منهما؛ إذ قد لا تقتصر الحرب على المشاركين الأصليين فحسب، بل قد تشمل مجموعة من المليشيات الشيعية وحتى نظام الأسد نفسه، كما يمكن أن تمتد إلى كافة أرجاء المنطقة.

ويأتي هذا في سياق التوترات التي ازدادت خلال شهر أغسطس (أب) من العام المنصرم، على الحدود الشمالية لإسرائيل؛ إذ أُثيرت مخاوف بشأن مواجهة أخرى بين إسرائيل وحزب الله، أو اندلاع حربٍ بين إسرائيل وإيران في سوريا، بحسب المحللين.

التخوفات الإسرائيلية تأتي بسبب عاملين رئيسيين؛ يتمثَّل العامل الأول في الجهود التي يبذلها حزب الله وسوريا بمساعدة إيرانية، لإنتاج صواريخ عالية الدقة في لبنان وسوريا، والتي يمكن لها أن تُعطِّل البنية التحتية الحيوية لإسرائيل.

وأمَّا العامل الثاني فيتمثَّل في جهود إيران لتحويل سوريا إلى نقطة انطلاق للعمليات العسكرية ضد إسرائيل، ومنصة لإبراز القوة في بلاد المشرق من جهة أخرى، بحسب المحللين.

وبالرغم من تأكيد المحللين على أن إسرائيل عازمة على تجنُّب الحرب، إلا أنه في الوقت نفسه يمكننا أن نجد أن أفعالها تظهر استعدادها لقبول خطر التصعيد لمواجهة هذه التهديدات الإيرانية في أي وقت، مستشهدين بما حدث من قبل؛ فمنذ عام ٢٠١٣، نفذت إسرائيل أكثر من ١٣٠ ضربة في سوريا ضد شحنات من الأسلحة الموجهة لحزب الله، ومنذ أواخر عام ٢٠١٧، عملت إسرائيل أيضًا على استهداف المنشآت العسكرية الإيرانية في سوريا.

هل تتراجع بريطانيا عن الـ«بريكست»؟ ومن سيفوز بانتخابات البرلمان الأوروبي؟

أقل من ثلاثة أشهر فقط تفصلنا عن الموعد المحدد لخروج بريطانيا من دول الاتحاد الأوروبي، وتحديدًا في مارس (آذار) من العام الجاري. المحلل السياسي في صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية، فيليب ستيفنز، تنبَّأ أن «تُنقذ بريطانيا نفسها من هذا الخطأ» قبل هذا التاريخ؛ بحد تعبيره. مؤكدًا أنه بعد عامين من التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ما زالت رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، تعاني من المشاحنات المريرة الجارية في بريطانيا، مشيرًا إلى أن هذا يعني أن بريطانيا قد لا تسير على الطريق المتوقَّع لها بالخروج من الاتحاد الأوروبي.

وقد أوضح ستيفنز أن فشل البرلمان في الاتفاق على شكل خروج بريطانيا يعني أنه قد يتم إعادة الاستفتاء مرة أخرى، تاركين الأمر للناخبين، مشيرًا إلى أن دولة مثل المملكة المتحدة لا ترغب بالتأكيد في التضحية بالازدهار والأمن؛ بسبب ما أسماه «وسواس أيديولوجي».

من جانبه، أكد المحلل سباستيان باين، في الصحيفة نفسها، أن زعيم المعارضة، جيرمي كوربين، نجح في تحسين صورته العامة أمام المواطنين الإنجليز، مشيرًا إلى أنه قد تكون هناك انتخابات عامة في بريطانيا خلال العام الجاري، لكن من غير المؤكد من سيفوز بها. إلا أن استطلاعات الرأي العام في بريطانيا تشير إلى أن كوربين، برغم تحسين صورته، فشل في الوصول إلى عددٍ من المؤيدين من خارج قاعدة مؤيدي حزب العمال البريطاني، فأداؤه الحالي، بالرغم من أنه أداء جيد، إلا أنه لا يستطيع إقناع الناخبين بأنه قادر على رئاسة الحكومة البريطانية في حالة إجراء انتخابات جديدة.

وليس ببعيدٍ عن بريطانيا، فإن هناك انتخابات البرلمان الأوروبي التي من المتوقَّع إجراؤها هذا العام أيضًا؛ إذ يتنبَّأ المحلل في جريدة «فاينانشيال تايمز» البريطانية، جدعون راشمان، أن الشعبويين والقوميين هم الأقدر على الفوز بهذه الانتخابات؛ وذلك بسبب معارضتهم لقضية دخول وتدفُّق اللاجئين إلى أوروبا، وهي القضية التي تشغل بال معظم البلدان الأوروبية في الوقت الحالي. ويشير راشمان أنه حتى في حالة صمود البرلمان الأوروبي الداعم لدخول اللاجئين إلى أوروبا، إلا أنه من المؤكد أنه سيكون هناك انقسامات كبيرة في البرلمان الجديد.

السعودية والحوثيون وإيران: هل تستمر معاناة اليمن؟

لا شك أن الوضع الإنساني في اليمن في أسوأ حالاته منذ سنوات؛ إذ إن الإحصاءات في عام ٢٠١٨ تشير إلى مقتل ما يزيد عن ١٠٠ ألف شخص في العام المنصرم فقط؛ ما يجعل الأزمة اليمنية أحد أكثر الصراعات قسوةً في العالم، فضلًا عن وصف الأمم المتحدة لها بأنها أسوأ كارثة إنسانية مستمرة.

وبالرغم من نجاح ضغط المجتمع الدولي على التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، والذي تقوده المملكة العربية السعودية هناك، ما أجبره على تقديم الأخير عددًا من التنازلات بعد الضغط الدولي، إلا أنه من المؤكد استمرار المعاناة حتى عام ٢٠١٩ على الأقل، وربما تتطور إلى الأسوأ وتصبح مجاعاة شعبية كاملة.

أما من الناحية السياسية والعسكرية؛ فيبدو أن لكل طرف من أطراف التحالف وداعميه هدفًا يود الحفاظ عليه، إذ تسعى المملكة السعودية لمكافحة النفوذ الإيراني في اليمن، بينما تسعى المملكة المتحدة (التي تدعم التحالف

العربي) للسيطرة على السوق اليمني الذي قد يصبح مؤثرًا في المستقبل لها، خاصةً بعد توقعات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هذا العام.

وتمثل قضية اليمن محور صراع بين المملكة العربية السعودية، وإيران، فبالإضافة إلى العداوة الكبيرة بين البلدين، إلا أن كليهما تسعيان للسيطرة الإقليمية على منطقة الشرق الأوسط، وهي القضية التي تتداخل مع عدد آخر من القضايا المحورية أيضًا في المنطقة. وقد أكدت عددًا من التحليلات السياسية أن أحداث ٢٠١٨ في اليمن ما هي إلى تمهيد لمزيد من المواجهات بين السعودية وإيران في العام الجديد.

ومن الناحية الجيوسياسية، فمن الملاحظ أن نفوذ المملكة العربية السعودية مدعومًا بشدة من قِبل مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الدعم الإسرائيلي للمملكة، فضلًا عن الدعم المصري والإماراتي والعُماني لإسرائيل بشأن مشاركة مخاوفهم حول تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، خاصةً في ظل الحديث عن ما يُعرف إعلاميًا باسم صفقة القرن.

أمَّا بالنسبة لإيران فقد اكتسبت ببطء نفوذًا كبيرًا في كلًا من سوريا، والعراق، ولبنان، وبدأت في تكوين كتلة مضادة للمملكة العربية السعودية. هذا وقد ألمح محمد بن سلمان إلى احتمالية وقوع مواجهات عسكرية مباشرة مع إيران بسبب ذلك الأمر.

قد يُعزل ترامب!

رئاسة دونالد ترامب لن تستمر خلال عام ٢٠١٩

هكذا تنبَّأ جون لي بوتيلير، المحلل السياسي وعضو الكونجرس الأمريكي السابق عن ولاية نيويورك، والمنتمي إلى الحزب الجمهوري، الذي ينتمي إليه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. ويرى بوتيلير أن جميع المؤشرات المحيطة بترامب تشير إلى أن فترة رئاسته ستنتهي قريبًا، وسيتم على إثرها إزالة العشرات من السياسيين من المشهد السياسي الأمريكي.

وأرجَع عضو الكونجرس السابق عزل ترامب إلى عدة أسباب؛ أبرزها سلوك ترامب الغريب، والذي يغضب الكثيرين، بالإضافة إلى أنانيته والعزلة التي يفرضها على نفسه، ورفضه الاستماع إلى مستشاريه الجيدين، ما سيقوده إلى الهاوية.

ومن المتوقَّع بحسب عضو الكونجرس أيضًا أن يقل الدعم المادي من كبار رجال الأعمال من الحزب الجمهوري لترامب، وذلك بسبب التذبذب الحادث في أسعار الأسهم بسبب قرارات ترامب، وهو ما قد يؤدي إلى انسحاب العديد من المستثمرين والمانحين والممولين من الحزب الجمهوري؛ ما سيغضب الكثيرين من كبار رجال الحزب، وهو ما قد يدفعهم إلى إجبار ترامب على الخروج من المشهد السياسي تمامًا خلال عام ٢٠١٩، لتتم إعادة هيكلة تامة وشاملة للحزب، مثلما حدث بعد فترة حكم نيكسون في عام ١٩٧٤؛ إذ إن «ترامب أفسد الحزب الجمهوري» كما يرى بوتيلير، ولذلك فإن معركة ترشيح الحزب الجمهوري لمرشح رئاسي في انتخابات ٢٠٢٠ ستكون وحشية للغاية، كما يرى المحلل.

نهاية تحقيقات التدخل الروسي وثبوت تورط ترامب

من المتوقَّع أن ينتهي روبرت مولر، المحقق الخاص المكلف من قبل وزارة العدل الأمريكية للتحقيق في مزاعم التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦، من تحقيقاته خلال عام ٢٠١٩؛ إذ يتنبأ المحلل بوكالة «رويترز» الإخبارية، دانيال ديبتريس، أن يقوم مولر بعد الانتهاء من التحقيقات بإرسالها إلى المدعي العام الأمريكي، مات ويتاكر.

إلا أن هذه الخطوة لن تثمر عن شيء؛ وذلك بسبب عدم تأييد ويتاكر للتحقيق من الأساس، وباستخدام صلاحياته بصفته المدعي العام، سيقوم بمنع الكشف العلني عن تفاصيل تحقيقات مولر، ومنع الكشف عن أي تورُط بين حملة ترامب والحكومة الروسية، ما سيغضب الديمقراطيين كثيرًا، وعلى إثره سيقوم مولر بكشف نتيجة التحقيقات بنفسه؛ ومن المتوقَّع أن يقول مولر بعلم ترامب بالاجتماع الذي جرى في التاسع من يونيو (حزيران) ٢٠١٦، والذي جمع بين مسؤولين روس، وعدد من رجال حملة ترامب الرئاسية، ومن هنا سيتبين للشعب الأمريكي أن ترامب كذب عليهم مرارًا وتكرارًا بتأكيده عدم علمه بالاجتماع.

ومن المتوقَّع أيضًا أن يكشف تحقيق مولر عن تورط دول خليجية مثل قطر، والسعودية، والإمارات، بتمويلات غير مشروعة لحملة ترامب الرئاسية عام ٢٠١٦، وهو ما قد يكون سببًا كبيرًا أيضًا لعزله.

من جانبه، يرى جون لي بوتيلير، المحلل السياسي وعضو الكونجرس الأمريكي السابق عن ولاية نيويورك، والمنتمي إلى الحزب الجمهوري، أن أسباب الإطاحة بترامب لا تتعلَّق فقط بتورطه في التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لصالحه، ولا حتى بسلوكه الأناني فقط، بل إن للمؤشرات الاقتصادية دور في ذلك أيضًا؛ إذ تراجع الاقتصاد الأمريكي والعالمي خلال فترة حكم ترامب، وذلك بسبب الحروب التجارية غير الضرورية التي يقودها ترامب ضد حلفاء سابقين للولايات المتحدة، مثل كندا، وغيرها من الحلفاء الأوروبيين، فضلًا عن الحروب التجارية ضد الصين؛ إذ تساءل بوتيلير مستنكرًا: «ألن يكون من الأفضل أن يكون لدينا حلفاء تجاريين مثل كندا وأوروبا، بدلًا عن جعلهم خصومًا لنا؟!».

ومن الناحية الشعبية، يرى المحلل الأمريكي أن ثقة المستهلك الأمريكي انخفضت في اقتصاد بلاده، مشيرًا إلى أن الاقتصاد الأمريكي سيتباطأ بشكلٍ ملحوظ في عام ٢٠١٩، ومن المتوقَّع أن تشهد البلاد ركودًا اقتصاديًا خلال عام ٢٠٢٠.

العلاقات الأمريكية – الكورية الشمالية قد تصبح أكثر سوءًا

تنبَّأ محلل السياسة الخارجية الأمريكية في وكالة «رويترز»، دانيال ديبتريس، أن ترامب سيوقع صفقة مع زعيم كوريا الشمالية، كيم يونج أون، خلال عام ٢٠١٩، ولكنها ستفشل في العام نفسه؛ إذ إنه من المتوقَّع لترامب أن يعقد قمتين مع الزعيم الكوري الشمالي خلال الأشهر الستة القادمة، وذلك من أجل توقيع اتفاقًا رسميًا ينص على نزع الأسلحة النووية من كوريا الشمالية.

السيناريو الذي توقَّعه المحلل هو أن توافق بيونج يانج على الاتفاق؛ وتقوم بإغلاق منشآتها النووية، ومنشآت تخصيب البلوتونيوم، بالإضافة إلى تدمير مخزون الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وهو ما سيؤدي إلى إقامة

علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية، وتوقيع إعلان نهاية الحرب بين الطرفين، والتأكيد على التزامهما بالعلاقات السلمية؛ وهو ما سينتج تخفيف العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية.

السيناريو الأسوأ في هذه الحالة هو لحظة البداية؛ إذ من المتوقَّع أن يختلف كلًا من ترامب وكيم يونج أون على من يبدأ أولًا بتنفيذ هذه البنود؛ فسيريد كيم أن تتم رفع بعض العقوبات أولًا، بينما سيريد ترامب غلق المنشآت النووية أولًا، وهو ما سيؤدي إلى قتالهما من جديد؛ فمن المُتوقَّع بحسب ديبتريس أن يتهم المسؤولون الكوريون الشماليون، الولايات المتحدة بعدم الجدية، وفي المقابل سيرد ترامب ساخرًا من الزعيم الكوري الشمالي، واصفًا إياه باللقب الذي اعتاد وصفه به «رجل الصواريخ الصغير»، وهو ما سيؤدي إلى انهيار أي علاقات دبلوماسية، أو حتى محادثات بين الطرفين، وهو ما سيُنهي أي جهود بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، لنعود إلى نقطة الصفر من جديد مثلما كان الحال في عام ٢٠١٧، بحسب المحلل.

دبي الأهم اقتصاديًا في الشرق الأوسط.. واستقرار متوقَّع للأسعار في مصر

تنبأ المحلل الاقتصادي هوجو ثيستليثوايتي بمزيد من استقرار الأسعار في مصر، خاصةً بعد ارتفاع نسبة التضخم في مصر خلال العام المنصرم ٢٠١٨؛ ويرى المحلل الذي نشر تحليله في صحيفة «فاينانشيال تايمز» المتخصصة في المجال الاقتصادي أن هناك الكثير من الاستثمارات الموجودة في مصر خلال عام ٢٠١٩، وذلك بسبب الطلب المتزايد على العقارات، خاصةً في ظل الزيادة السكانية المتسارعة، بالإضافة إلى أن غالبية المبيعات في مصر تتم نقدًا، وهو ما قد يدعم استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري، وثبات قيمته.

وبالإضافة إلى ذلك، أكد ثيستليثوايتي أنه برغم استقرار سعر الصرف، فإنه من المتوقَّع أن ترتفع تكلفة مواد البناء، خاصة بعد الزيادات الأخيرة في أسعار البنزين، ولكن هذه الزيادة لن تكون كبيرة، وإنما ستستقر الأسعار في غالبية العام، بحسب توقعاته.

كما يرى المحلل الاقتصادي أن فائض المعروض من العقارات في مصر خلال عام ٢٠١٨ لن يؤدي إلى طرح مشروعات جديدة كثيرة، وهو ما سيدعم ثبات استقرار الأسعار؛ ولكن في الوقت نفسه، هناك منطقتان من المتوقَّع لهما أن يشهدا المزيد من الاستثمارات، والمزيد من النشاط التجاري والاقتصادي؛ وهما العاصمة الإدارية الجديدة في القاهرة الجديدة، بشرق القاهرة، بالإضافة إلى المنطقة المحيطة بالمتحف المصري الكبير الجديد في منطقة الجيزة، والذي من المتوقَّع أن يتم افتتاحه في وقتٍ قريب.

من جانبه، يتنبأ المحلل الاقتصادي أن تظل دبي الوجهة الرئيسية الأولى للاستثمارات الدولية في منطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٩؛ إذ من المُتوقَّع أن يزداد عدد المشروعات في دبي خلال العام الجديد، وهو ما يعني مزيدًا من الطلب؛ مما يدعم انخفاض الأسعار.

كما أكد ثيستليثوايتي أنه من المتوقَّع لمدينة أبوظبي أن تشهد أيضًا عددًا من المشروعات الضخمة خلال العام الجديد، خاصةً في منطقتي جزيرة الريم، وشاطئ الراحة، وهو ما سيوفر للعملاء خيارات متعددة، بأسعارٍ مختلفة، وفي أماكن مختلفة أيضًا ليختار كل عميل أو مستثمر ما يريده.

الأسد يحكم قبضته على سوريا

يبدو أن الوضع في سوريا سيبقى على ما هو عليه، بل إنه من المتوقَّع أن يزيد الأسد من سيطرته على الأراضي السورية؛ ففي عام ٢٠١٨ المنصرم، استعاد الأسد وحلفاؤه المعاقل الأخيرة التي تحصّلت عليها المعارضة المسلحة من قبل، بالإضافة إلى محافَظَته على الأراضي التي يحكم عليها سيطرته، وهو الأمر الذي يعني أن الحرب في سوريا تتحول إلى نصر حاسم للأسد.

وفي عام ٢٠١٩، تتجه الأنظار إلى الاستراتيجية التي سيستخدمها الأسد من أجل إحكام سيطرته على البلاد، والتي بدأت منذ العام المنصرم ٢٠١٨؛ إذ من المتوقَّع أن يحكم بقبضة حديدية على جميع المناطق المستعادة، والتي كانت يومًا ما تحت حكم المعارضة؛ إذ يحاول الأسد أن يمنع أي شكل من أشكال التمرد ضد نظامه مرة أخرى.

الجدير بالذكر أن عددًا من المراسلين الأجانب قد أقروا باختفاء الكثيرين من ناشطين حقوق الإنسان، والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني السوريين، بالإضافة إلى الكثيرين من ناشطي المعارضة السورية في الداخل السوري، مما أجبر الباقيين على العيش والعمل سرًا، حتى لا يلقى مصير من سبقوه؛ فمن المتوقَّع أن يضع الأسد سياسات لمعاقبة كل من تجرَّأ للتمرد ضد حكمه من البداية، فهي السياسات نفسها التي سيستخدمها من أجل تخويف أي شخص من معارضة أو انتقاد نظامه في الوقت الحاضر.

من جهة أخرى، سيعمل الأسد على استغلال المجتمع الدولى من أجل الحصول على مزيد من الأموال تحت بند إعادة إعمار سوريا؛ إذ يتلقى الأسد مئات المليارات من الدولارات منذ سنوات من أجل إعادة الإعمار، وإعادة بناء البنية التحتية في البلد الذي شهد الكثير من الدمار والخراب، إلا أنه لا توجد تغييرات حقيقية ظاهرة على أرض الواقع في سوريا. يأتي هذا في الوقت الذي يفرض فيه الأسد قيودًا وتشديداتٍ كبيرة على أية مساعدات ذاهبة إلى المناطق التي ما زالت تسيطر عليها المعارضة.

أثر تصاعد عمليات المقاومة في الضفة على تفاهمات التهدئة في القطاع

شيماء مرزوق . مركز مسارات . ٢٠١٩/١/٢٤

مقدمة

شهدت الضفة الغربية مؤخرًا موجة من العمليات الفدائية، التي بدأت تتسع وتتخذ أشكالًا أكثر احترافية وتنوعًا، ما ينذر بإمكانية اندلاع انتفاضة ثالثة تأخذ طابع الهبات الشعبية والعمليات المتقطعة، في ظل وجود كل عوامل الانفجار في الضفة، نتيجة لإجراءات الاحتلال، وانهيار عملية التسوية، وسطوة المستوطنين، ومخطط ضم أجزاء واسعة من الضفة.

ربطَ الاحتلالُ بين علميات المقاومة في الضفة الغربية وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قطاع غزة، وقال إن ذلك يستند إلى معلومات استخبارية تؤكد أن قادة في "كتائب عز الدين القسام" في القطاع يقفون خلف توجيه عمليات المقاومة في الضفة، ويعززه إعلان "القسام" أن الشهيدين أشرف نعالوة، منفذ عملية "بركان"، وصالح البرغوثي الذي شارك في عملية إطلاق نار شرق رام الله، واللذين استشهدا في اشتباكين منفصلين مع قوات الاحتلال، ينتميان إلى الجناح العسكري لحماس.[١]

كما نقل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو رسالة إلى حركة حماس، قائلًا: "إن لم يكن هناك هدوء في الضفة، فلن يكون في غزة"[٢].

وبغض النظر عن ارتباط "حماس" بأحداث الضفة، فإن الأوضاع هناك تتجه نحو الانفجار بحسب تقدير نداف أرغمان، رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي، الذي أكد أن الهدوء الحالي مضلل ومخادع، فالضفة تشهد هدوء نسبيًا، لكن الوضع قد يتفجر في أي لحظة.[٣]

تطرح المعطيات السابقة أسئلة مهمة حول مستقبل تفاهمات التهدئة في قطاع غزة، بعد تصاعد موجة العمليات في الضفة الغربية.

تسعى حركة حماس منذ سنوات لتحريك ساحة الضفة وتصعيد المقاومة فيها لأسباب عدة، أهمها، تخفيف الضغط عن غزة، وإضعاف خصمها السياسي هناك المتمثل في السلطة الفلسطينية، وتعزيز مكانة "حماس" في الضفة وإظهار وكأنها ما زالت تمتلك أدوات تقلب المعادلة في ساحة الضفة المهمة للضغط على الاحتلال والسلطة معًا.

ولكن أولوياتها تبقى المحافظة على تفاهمات التهدئة في غزة والتقدم فيها، كونها تعتبرها إنجازًا مهمًا بعد سنوات من الحصار الذي أنهك القطاع، كما يظهر من تصريحات قادة الحركة وأبرزها ما جاء في مقابلة يحيى السنوار، قائد "حماس" في غزة، التي نقلتها صحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية، إذ قال "لا نريد حربًا جديدة مع إسرائيل، نريد الهدوء المطلق وأن ينتهي الحصار".[٤]

لذا، فإن أي تصعيد لعمليات المقاومة في الضفة سيكون محسوبًا ومدروسًا، وفي إطار تكتيكي كوسيلة ضغط على الاحتلال لدفعه للتقدم في مسار التهدئة في القطاع، وبما لا يفضي إلى انهيارها، أو شن حرب جديدة على القطاع، على غرار عدوان ٢٠١٤ عقب عملية اختطاف المستوطنين الثلاثة في الخليل.

إستراتيجية الفصل

منذ العام ٢٠٠٢ على وجه الخصوص، تعمل إسرائيل وفق إستراتيجية واضحة، هدفها تكريس الفصل بين الضفة والقطاع، إذ عمل الاحتلال وفق أجندتين مختلفتين في كل منطقة.

ففي الوقت الذي اجتاح فيه الاحتلال في العام ٢٠٠٢ مدن الضفة بالكامل للقضاء على خلايا المقاومة، وتعزيز سيطرته الأمنية، إلى جانب تكثيف الاستيطان، كان يعد للانسحاب من قطاع غزة، وقد نُفذ الانسحاب أحادي الجانب من كل مستوطنات القطاع في العام ٢٠٠٥.

كما ساهم الانقسام الفلسطيني الذي وقع في حزيران ٢٠٠٧ في تقديم فرصة تاريخية للاحتلال لتعزيز مشروع الفصل.

لم يؤثر الجمود في "العملية السياسية" على طبيعة التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فلم تتأثر الأوضاع في الضفة كثيرًا بالمتغيرات السياسية، لا سيما أن من مصلحة السلطة الحفاظُ على الوضع القائم. أما حركة حماس في القطاع فلا تتجه إلى المواجهة مع إسرائيل، بل تطمح إلى نقل المواجهات إلى الضفة.

شهد العام ٢٠١٨ تطورًا لافتًا في عدد وطبيعة العمليات المؤثرة التي نفذت، سواء منظمة أو فردية أو موجهة، في الضفة، بما فيها القدس، كان من أبرزها: (٥٠) عملية إطلاق نار، و(٣٥) عملية طعن ومحاولة طعن، و(١٨) عملية دهس ومحاولة دهس، وعشرات العمليات تم فيها إلقاء أو زرع عبوات ناسفة، ومئات عمليات إلقاء زجاجات حارقة صوب آليات ومواقع الاحتلال العسكرية ومستوطنيه، وهي عمليات أدت إلى مقتل ١٤ إسرائيليًا، وجرح أكثر من ١٧٠ آخرين.[٥]

غضب السلطة

شكلت العمليات الأخيرة ضربة لجهود السلطة الفلسطينية وقبضتها الأمنية، ومع أن العمليات في الضفة تتصاعد وتخبو منذ العام ٢٠١٤، إلا أن الأخيرة كانت الأقوى من حيث التخطيط والتنفيذ والنتائج والقدرة على التخفي، ومن حيث ردة فعل الاحتلال عليها، التي أضرت بالسلطة بصورة كبيرة.

تخشى السلطة على مكانتها، فعمليات قوات الاحتلال داخل مدن الضفة وقراها تلحق الضرر بمكانتها، وتهدف إلى تكريس دورها كسلطة حكم ذاتي فقط هذات من جانب. ومن جانب آخر تقوي "حماس" والمقاومة في أعين سكان الضفة، رغم أن جزء من العمليات التي نفذت خلال السنوات السابقة، خاصة في موجة العمليات التي جرت ما بعد العام ٢٠١٥، كانت فردية ونفذها فلسطينيون غير منتمين لفصائل.

وقد ترجم الرئيس محمود عباس غضب السلطة حينما حمل إسرائيل وحركة حماس المسؤولية عن زعزعة الأمن في الأراضي الفلسطينية، قائلًا إن نتنياهو شخصيًا يحول الأموال إلى حركة حماس التي تشتري بها سلاحًا،

ويدفع الفلسطينيون في الضفة ثمن استخدام هذا السلاح[٦]، إذ وضع الرئيس "حماس "وإسرائيل في خانة واحدة، فهو يرى أنهما تهدفان إلى تقويض السلطة وفرض حلول للقضية، بما يلبي طموحات "حماس" وإسرائيل فقط.

موقف حماس

عكست العمليات الأخيرة سلم الأولويات الذي تعتمده "حماس" في الفترة الراهنة، وهو تصعيد محسوب في الضفة بما لا يؤثر على حالة الهدوء وتفاهمات التهدئة في القطاع. كما أن نجاح مقاومين من "حماس" في تنفيذ عمليات في رام الله، أدى إلى شن قوات الاحتلال اقتحامات عسكرية بجوار مراكز الحكم الفلسطينية، ما يمثل هدفًا مهمًا بالنسبة إلى "حماس" في إطار سعيها لإضعاف حكم السلطة ضمن صراع الشرعيات الذي تشهده الحالة الفلسطينية.

في أعقاب الجولة الأخيرة من العمليات، وجولة التصعيد الأخيرة مع "حماس" بغزة، لوحظ تآكل في قوة الردع الإسرائيلية، بعد أن ظهرت إسرائيل كأنها رضخت لشروط "حماس".

كما فُهمت التسهيلات التي مُنحت لغزة مؤخرًا على أنها قبول إسرائيلي ضمني بسلطة "حماس" في غزة، وهذا في موازاة الطريق المسدود الذي وصلت إليه إسرائيل مع السلطة الفلسطينية على المستوى السياسي، وهو ما يزيد من ضعفها ويفتت مكانتها وشرعيتها الشعبية التي تتعرض لنقد واسع أصلًا.

تسعى حماس من خلال تبنيها الشهيدين البرغوثي ونعالوة، إلى التأكيد بأن خيار المقاومة في الضفة قائم ويتصاعد رغم كل القيود المفروضة على الحركة، كما أن بياناتها التي تدعو إلى تصعيد الوضع في الضفة تعكس رؤيتها، فهي تفضل أن تتدحرج كرة اللهب من القطاع إلى الضفة.

ورغم أن المعادلة هنا تبدو صعبة وتحمل مخاطرة كبيرة، لكن لا يمكن تجاهل توظيفها تكتيكيًا للضغط على الاحتلال لتحسين شروط التهدئة وتعزيز مكانة "حماس" كلاعب مهم ليس في قطاع غزة فقط، بل في الضفة الغربية أيضًا.

بحسب مصدر كبير في "حماس"، فإن إسرائيل لم ترسل عبر الوسطاء أي رسائل تهدد فيها بوقف اتفاق التهدئة كرد على عمليات الضفة. وأكد المصدر أن التفاهمات التي جرت لم تربط بين المقاومة في الضفة والاتفاق في قطاع غزة، وهو أمر مرفوض لدى "حماس"، لكن الاحتلال يربط كل شيء بعيدًا عن التفاهمات وبمجرد تنفيذ العمليات في الضفة بدأ يصعد في القطاع ويتلكأ في تنفيذ الاتفاق. وأضاف بأن التراجع عن تنفيذ تفاهمات التهدئة له علاقة مباشرة بالانتخابات الإسرائيلية والمزايدة السياسية التي يخضع لها نتنياهو، فهو يريد أن يمرر هذه الفترة بما يضمن له الفوز في الانتخابات.[٧]

رغم ذلك، فإن "حماس" تلقت تلك الرسائل عبر وسائل الإعلام، ولمستها بشكل مباشر عبر التصعيد المقصود، خاصة في الجمعة التي تلت العمليات، إذ تعمد الاحتلال التصعيد وقتل أربعة فلسطينيين بما يوازي عدد من قتلوا نتيجة عمليات الضفة، بالإضافة إلى تأجيل إدخال المنحة القطرية المخصصة لمحطة توليد الكهرباء ورواتب موظفي "حماس" في غزة لمدة ثلاثة أسابيع قبل أن توافق على إدخالها بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٠.[٨]

موقف إسرائيل

يشهد اتفاق التهدئة في غزة تراجعًا ملحوظًا نتيجة مماطلة الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ بنوده، إذ كان من المفترض أن يدخل الاتفاق المرحلة الثانية منذ أشهر عدة، بعد تنفيذ المرحلة الأولى التي تقضي بإدخال المنحة القطرية المتمثلة بالوقود المخصص لمحطة توليد الكهرباء وقيمتها ١٠ مليون دولار شهريًا، والأموال المخصصة لرواتب موظفي الحكومة في غزة وقيمتها ١٥ مليون دولار شهريًا.

وقد عرقل الاحتلال إدخال المنحة القطرية ويماطل في الانتقال إلى لمرحلة الثانية من التفاهمات، وهو تراجع يخضع لعاملين أساسيين:

الأول: تصاعد عمليات المقاومة في الضفة، التي أغضبت الاحتلال وجعلته يمارس ضغوط كبيرة على "حماس".

الثاني: الانتخابات الإسرائيلية، حيث يتعرض نتنياهو لضغوط وانتقادات حادة نتيجة سياساته تجاه غزة وتفاهمات التهدئة مع "حماس".

وقد اختار نتنياهو العمل على تهدئة قادة اليمين من خلال المماطلة في تنفيذ تفاهمات التهدئة، وليس شنّ عمل عسكري ضد "حماس"، لكن هذه الإجراءات قد تفضي في النهاية إلى إشعال مواجهة مع الحركة يصعب التحكم بمآلاتها. فتدهور الأوضاع الاقتصادية في غزة لن يسمح لقيادة "حماس" باستيعاب أي إجراء إسرائيلي يفاقم هذه الأوضاع سوءًا، مما سيدفعها نحو تأجيج نشاطات حراك "مسيرات العودة وكسر الحصار"، التي تعدها إسرائيل ذات مضامين "عنفية"، مثل إطلاق الطائرات والبالونات الحارقة واجتياز الحدود وغيرها، وهو ما يوفر بيئة للتصعيد بين الطرفين، كما حدث أكثر من مرة.

من هنا، فإن نتنياهو، كوزير للأمن، قد يركز على استخدام الوسائل الاستخبارية والأمنية من أجل تحييد خلايا "حماس" العاملة في الضفة، التي ينسب إليها العمليات الأخيرة، آملًا أن ينجح في ضبط الأمور حتى لا يكون مضطرًا لخوض غمار مواجهة مع "حماس" في قطاع غزة.

وفي سياق متصل، أفاد موقع "ماكو" العبري بأن السلطة الفلسطينية وغاري كوهينم، السفير الإسرائيلي في موسكو ضغطا على روسيا لعدم استقبال إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الذي كان من المفترض أن يزور روسيا منتصف كانون الثاني ٢٠١٩، لكن الزيارة أجلت إلى نيسان ٢٠١٩.

كما التقى إسحاق هرتسوغ، رئيس الوكالة اليهودية، بسيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، حيث قال الأخير إن "الدعوة جاءت لمنع تدهور الأوضاع في غزة أكثر فأكثر"، وبعث هرتسوغ رسالة إلى هنية عبر لافروف مفادها أنه "ليس بوسعه إمساك العصا بكلا الجانبين، أي أن تجري تسوية في قطاتع غزة من جهة، ومن جهة أخرى تُنفذ عمليات في الضفة الغربية".[٩]

وقد نقلت مصادر مصرية مطلعة أن نتنياهو، طالب المسؤولين في مصر، بنقل مجموعة من الرسائل إلى الفصائل الفلسطينية في غزة، وعلى رأسها حركة "حماس، بضرورة التشديد على عدم التصعيد خلال الفترة المقبلة، التي تعد شديدة الحساسية بالنسبة لنتنياهو، الذي يرغب بشكل قوي في تمرير اتفاق الهدنة طويلة الأمد.

وأشارت المصادر المصرية إلى أن الرسائل الإسرائيلية إلى "حماس" أكدت على الربط بين الهدوء في القطاع والضفة معًا.[١٠] والربط بين حالة الهدوء في الضفة والقطاع هو نتيجة للعمليات الأخيرة، لكن تبقى خيارات نتنياهو في كل ما يتعلّق بالضفة محدودة للغاية، كي لا يحرق كليًا ما تبقى من تنسيق أمني مع السلطة، ولئلا يشعل جبهة خطيرة، لذا فإن أي تصعيد في الضفة، تحديدًا قبل الانتخابات سيدفع، ثمنه القطاع، سواء عبر التراجع أكثر عن الاتفاق وتشديد الحصار، أو من خلال التصعيد الميداني.

خاتمة

ما زالت "حماس" ترى أن ساحتها الأولى والأهم هي قطاع غزة، وتضع تفاهمات التهدئة على رأس أولوياتها، لذا فإن كل التحركات التي تقوم بها سواء في القطاع من خلال مسيرات العودة، أو في الضفة عبر العمليات التي تنفذها أحيانًا تأتي ضمن هذه الرؤية.

تحقق عمليات الضفة لحركة حماس أهدافًا عدة، من بينها التخفيف عن قطاع غزة المحاصر، وإضعاف خصمها السياسي "السلطة الفلسطينية"، والمحافظة على صورتها كحركة مقاومة.

ولكن الحركة توازن الأمور بميزان حساس جدًا، كونها تدرك أن الاحتلال لن يقبل بالاستمرار في اتفاق التهدئة وهو يرى الحركة تصعد من عملياتها ضده في الضفة، وأن تصعيدًا كبيرًا في الضفة سينتهي بضربة شاملة في قطاع غزة على غرار ما جرى في العام ٢٠١٤، لذا فهي حريصة على ألا تتطور الأمور بهذا الاتجاه.

في المقابل، يرغب نتنياهو بشدة المحافظة على الهدوء، خصوصًا وهو مقبل على انتخابات في نيسان ٢٠١٩، وقد يصبح في حال فوزه صاحب أطول مدة رئاسة وزراء لدولة الاحتلال، وهو يدرك بأن أي تغيير جوهري على الوضع في الضفة قد يقلب الموازين، ويقود إلى فتح جبهة غزة الآن. لذا من المرجح أنه سيواصل الضغط على "حماس" في غزة عبر تفاهمات التهدئة، كما جرى من خلال تأجيل الدفعة الثالثة من المنحة القطرية لأسابيع عدة، لكن بما يضمن ألا تخرج الأوضاع عن السيطرة أو تتجه نحو الانفجار.

الهوامش

[١] بيان صحفي لكتائب القسام ينعى الشهيدين نعالوة والبرغوثي، موقع كتائب القسام، ٢٠١٨/١٢/١٣. goo.gl/YMtD7g

[٢] نتنياهو مرر رسالة شديدة اللهجة إلى حماس، وكالة سما الإخبارية، ١٢/١٣/ ٢٠١٨. goo.gl/Ryi7iV

[٣] (الشاباك): الهدوء في الضفة "مخادع" وغزة بين خيارين، فلسطين أون لاين، ٢٠١٨/١١/٧. goo.gl/UX4D6s

[٤] "يديعوت أحرنوت" تنشر مقابلة السنوار: حان وقت التغيير، وكالة سوا، ٢٠١٨/١٠/٤. goo.gl/5eUk1E

[٥] رامي أبو زبيدة، المقاومة الفلسطينية في الضفة خلال العام ٢٠١٨، شبكة قدس الإخبارية، ٢٠١٨/٢١/٣١. goo.gl/KUJGwa

[٦] كلمة الرئيس محمود عباس خلال اجتماع القيادة الفلسطينية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، ٢٠١٨/١٢/٢٢. goo.gl/E7KyzU

[٧] مقابلة خاصة.

[٨] "إذاعة جيش الاحتلال" تؤكد موافقة نتنياهو على إدخال المنحة القطرية، وكالة سما، ٢٠١٩/١/٢٠. goo.gl/D6588o

[٩] رسالة هرتسوغ إلى هنية عبر لافروف، موقع i24، goo.gl/4pNzMw .10/1/2019

[١٠] نتنياهو يوسّط مصر لمنع أي تصعيد فلسطيني قبل الانتخابات، العربي الجديد، ٢٠١٨/١٢/٢٧. goo.gl/R2GP1T

ما الذي حدا بحماس إلى رفض المنحة القطرية؟

عبد السلام فتحي فايز ـ عربي ٢١ ـ ٢٠١٩/١/٢٥

أعلنت حركة المقاومة الإسلامية حماس عن رفضها استلام الدفعة الثالثة من المنحة القطرية التي كان يفترض أن يقدمها السفير القطري محمد العمادي، وذلك بعد أيام من الصد والرد، إذ أكّد القيادي في الحركة خليل الحيّة هذا الرفض الحمساوي، معلّلاً ذلك بتصرفات دولة الاحتلال الإسرائيلي التي كانت قد أعلنت قبل أيام رفضها تسليم المنحة القطرية لأهالي قطاع غزة المحاصر، إثر المناوشات التي اندلعت على الحدود هناك، والتي أدت إلى قنص مجند إسرائيلي..

كثيرون تساءلوا: ما الذي حدا بحماس نحو هذه الخطوة، في هذا الظرف العصيب الذي يعيشه الغزيون في ظل حصار خانق: وانعدام الكهرباء الذي أدى إلى توقف المستشفيات عن العمل هناك؟

ولعل الإجابة عن هذا التساؤل المريب تتلخص في النقاط التالية:

أولاً: تريد حركة حماس من خلال هذا الرفض المفاجئ إيصال رسالة إلى العدو الإسرائيلي، مفادها أنّ سكان قطاع غزة الذين صبروا على الحصار مدة اثني عشر عاماً، لهم أجدر اليوم أن يرفضوا الخضوع إلى الإمرة الإسرائيلية، التي ترمي إلى إذلال السكان الفلسطينيين، وإرسال إيماءات توحي بأن لقمة العيش لن تعبر إلى أفواهكم إلا عن طريقنا وبموافقتنا وبإذنٍ منا، وبالتالي فإنّ حركة حماس ترفض هذا المنطق المتغطرس لدولة الاحتلال، حتى لو كانت هي اليوم بحاجة ماسة إلى هذه الأموال من أجل تخفيف وطأة الحصار عن سكان قطاع غزة الذين بدأوا يفكرون بالهجرة للبحث عن مقومات الحياة الأساسية..

ثانياً: تريد حركة حماس من خلال رفضها للمنحة القطرية، امتصاص الغضب الشعبي في القطاع، إثر ما سمّوه المفاوضات المهينة التي تسعى دولة الاحتلال إلى إجرائها مع الجانب الفلسطيني، ممثلاً بحركة حماس في قطاع غزة، لإيصال هذه الأموال، فالشعب استشعر في التصرفات الإسرائيلية ذلاً ومهانةً ما اعتاد المواطن الفلسطيني على تقبّلها منذ نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م، وبالتالي راح الكثيرون من أبناء غزة ومن خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي يطالبون، وبالفم الملآن، برفض هذه المنحة التي تأتي من بوابة الاحتلال، وقد طالبوا قادة حماس بضرورة الرفض وعدم القبول، وبالتالي وجدت حركة حماس نفسها مضطرة للإنصات إلى المطلب الجماهيري الذي أجمع على ذلك، الأمر الذي أدى إلى إعلان الحركة رفضها استلام المنحة القطرية..

ثالثاً: تسعى حركة حماس من خلال هذه الخطوة اللامسبوقة إلى لجم الجهات التي طالما اتهمت حركة حماس بأنها باعت مسيرات العودة مقابل الدولار، وتخلت عن دماء الشهداء والجرحى هناك، بعدما فبركت تلك المسيرات من أجل استفزاز دولة الاحتلال، وصولاً إلى مفاوضات علنية أو سرية تفضي إلى إغداق الأموال على الحركة، مقابل وقف مسيرات العودة.

وفي هذا الادعاء تلوح في الأفق بوادر اتهام خطير للحركة بالمتاجرة بدماء الشهداء والجرحى، الأمر الذي نفته حركة حماس مراراً، وها هي اليوم تقول لمن يتبنى هذه الافتراءات، بأنّ المال المقدّم لنا، هو مال مرفوض طالما

أنه يمس الثوابت الأساسية للشعب الفلسطيني، ويطعن في شرفية الكرامة الفلسطينية، ولسانُ حالها يقول بأننا اليوم أكثر جدارةً على التصدي للغطرسات الإسرائيلية التي تهدف إلى سلب الحقوق الفلسطينية المشروعة، واستمرارية الحصار الخانق على قطاع غزة..

ويقول الكثيرون بأنّ حركة حماس لم تكن لتجرؤ على رفضها المنحة القطرية، لو لم تلاقِ دعماً شعبياً لهذه الخطوة، والذي بدا واضحاً جلياً في الأوساط المحلية والاجتماعية..

ولا يمكن اعتبار هذه الخطوة الحمساوية بأنها انتقاص من الشأن القطري، إذ أنّ دولة قطر كانت وما تزال وستبقى رائدة العالم في إغداق الأموال نصرةً للقضية الفلسطينية، وتضامناً مع الصوت الفلسطيني الذي يطالب بالحقوق المشروعة..

وهكذا يبقى فقراء غزة وجرحاها وشبابها المكلوم على موعد دائم مع ظروف عصيبة جديدة، تدق ناقوس الخطر من جديد، والذي يبشر بأمارات استمرار الحصار، كي يقضي أبناء غزة ليلتهم هذه بين فكّي كماشة: إما المال الموشوم بالذل والتخلي عن المبادئ والثوابت، وإما الحصار مقابل نيل الكرامة في أروقة الجوع، وبالتالي يجدون أنفسهم مضطرين الاضطرار كله أنْ يتبنوا وجهة النظر الثانية، ليدخلوا في مرحلة جديدة من مراحل الضيق والضنك، لم تُعرَف نهايتها بعد..

«المقتطف».. ٢٠١٩/١/٢٦م

التوتر المتجدد بين فتح وحماس.. نظرة في الدوافع والمآلات

مركز رؤية للتنمية السياسية - ٢٠١٩/١/٢٣

مقدمة

بعد حلّ الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس للمجلس التشريعي الفلسطيني؛ بناء على توصية قانونية من المحكمة الدستورية العليا، تصاعد التوتر في العلاقات الوطنية، ولاسيما بين حركتي حماس وفتح. وإذا كان السجال حول مشروعية حلّ المجلس التشريعي وأهدافها السياسية وأبعادها السياسية والقانونية، قد احتلّ حيزًا واسعًا في خطاب الحركتين، فإنّ عناوين رئيسة أخرى عبّرت عن ذلك التوتر المتصاعد، الذي ينطوي على دلالات مهمّة حول الموقف الحقيقي إزاء قضايا المصالحة، والقضايا الوطنية الأخرى.

كان في طليعة العناوين الرئيسة الأخرى التي عبّرت عن حجم الاحتقان العميق بين الحركتين.. حفل انطلاقة حركة فتح في قطاع غزّة، فقد وصف الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس حركة حماس ومن يتعاون معها بالجواسيس. وسحبت السلطة الفلسطينية موظفيها عن معبر رفح، واتهمت حركة فتح حركة حماس بالاعتداء على تلفزيون فلسطين. وهو ما نفته حماس، وإعلان حركة فتح وقف حوارها مع حركة حماس وإعلامها الوسطاء المصريين والقطريين بهذا القرار. وقد كشفت حركة فتح عن إجراءات جديدة تنوي اتخاذها لتقويض سيطرة حركة حماس على غزّة، مشيرة إلى أنّ هذه الإجراءات شاملة، ولاسيما في موضوع الإنفاق المالي. وفي الأثناء استمرت الحركتان في تبادل الاتهامات حول اعتقال كل منهما لعناصر وكوادر الأخرى.

تتوقف هذه الورقة عند تصاعد التوتر بين حركتي فتح وحماس بالعرض والتحليل، محاولة وضعها في سياق أكبر يتوخى تقدير دوافع هذا التوتر، والاحتمالات التي قد يؤول إليها.

تكثيف التوتر

لا شكّ أنّ حلّ المجلس التشريعي يتخذ مكانة خطيرة له في ذروة الخصومة بين حركتي فتح وحماس، وبما يدلّ عليه من اتجاهات العلاقة بين الحركتين، ولاسيما فيما يخصّ التوجهات السياسية للسلطة الفلسطينية، سواء في علاقاتها الوطنية الداخلية، أو في نهجها السياسي تجاه القضايا الكليّة الكبرى المتعلقة بالصراع مع الاحتلال، ولذلك لم يكن مستغربًا أن يتصاعد التوتر بعد ذلك بين الحركتين.

مهرجان انطلاقة فتح

بعد منع الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لمسيرتين لحركة حماس في ذكرى انطلاقاتها في ديسمبر الماضي في كل من مدينتي نابلس والخليل، وقمعت المشاركين فيهما١، فإنّ حركة فتح أصرّت على إحياء ذكرى انطلاقاتها في قطاع غزّة، وكانت الحركة قد فشلت في إحياء ذكرى انطلاقتها في إحدى الساحات الرئيسة في غزّة، في الأول من كانون الثاني/ يناير الجاري، بسبب تضارب مواعيد حفل الانطلاقة بين كل من التيار الرسمي للحركة وبين أنصار النائب المفصول من الحركة محمد دحلان، وهو ما أفضى إلى صدامات بين أنصار الطرفين. و اتهمت حركة فتح الأجهزة الأمنية في غزة باعتقال المئات من كوادرها، كما اتهمت حماس

بالتدخل في الشأن الفتحاوي الداخلي بمنحها الغطاء لأنصار النائب المفصول من الحركة محمد دحلان. وكان الناطق باسم وزارة الداخلية في غزّة قد نفى حدوث اعتقالات في صفوف أنصار حركة فتح، قائلاً إنّ ما جرى لم يتجاوز بعض الاستدعاءات هدفها منع "المشاكل" أثناء إيقاد شعلة الانطلاقة، وأنّ تدخل الأجهزة الأمنية لم يتجاوز فض المناوشات بين الطرفين٢.

ويبدو أنّ المشهد المشار إليه٣، الذي أظهر قدرًا من التنسيق والتفاهم بين كل من حركة حماس وبين تيار النائب محمد دحلان، قد دفع الرئيس عباس لاتهام كلّ خصومه في قطاع غزّة بأنّهم "جواسيس". ففي مهرجان إيقاد شعلة انطلاقة حركة فتح بمقر الرئاسة في مدينة رام الله قال الرئيس عبّاس بحسب النصّ المنشور في وكالة الأنباء الرسمية٤: "خسئوا أولئك الذين يمنعون إيقاد الشعلة في غزة، من يفعل هذا هو خارج عن الصف الوطني، من يمنعنا خارج عن الصف الوطني، مر من أمثالهم كثيرون منذ انطلقت الثورة، ونحن نعاني من الجواسيس هنا وهناك، وهم إلى مزابل التاريخ".٥

من جهتها ردّت حركة حماس على خطاب الرئيس، وقالت في ردّها إنّها لن تتصرف بردّات فعل متسرعة، وستبقى متمسكة بالوحدة الوطنية، واعتبرت في الوقت نفسه أنّ العبارات التي وردت في خطاب الرئيس، و"تهجم فيها على غزة وحركة حماس"، "لا تليق برئيس ولا يتشرف بها الشعب"، وتُعبّر في حقيقتها عن "يأس الرئيس جراء السياسات الفاشلة التي اتبعها، والمواقف المدمرة التي اتخذها على مدار حكمه"، على حدّ تعبيرها، مذكرة إياه بمواقفه تجاه المقاومة والتنسيق الأمني، وداعية القوى الوطنية والشخصيات المؤثّرة لمواجهة ما سمته "دكتاتورية عباس ونظامه الشمولي القمعي المختطف للسلطة والقضية الفلسطينية"٦.

وكانت حركة فتح وبالتزامن مع خطاب الرئيس عباس أصدرت بيانًا قالت فيه إنّ "حماس صنيعة إسرائيلية"٧، وهو ما يعني أن عبارات الرئيس عباس لم تكن زلة لسان في ساعة احتقان وغضب، وإنما تعكس سياسة تصعيد إعلامية مدروسة تستهدف تعميق الخصومة مع حركة حماس.

عكس خطاب الرئيس، وبيان حركة فتح، الموقف الحادّ الذي بلورته قيادة حركة فتح، تجاه حركة حماس، وبالتالي التصعيد المتوقع بناء على ذلك، وهو ما تجلّى في إصرار قيادة حركة فتح على تنظيم حفل انطلاقتها في قطاع غزّة في السابع من كانون الثاني/ يناير الجاري، حتى دون أخذ الموافقات والتراخيص من السلطات المختصة في قطاع غزّة. في حين كانت ترفض حركة حماس السماح لحركة فتح بتنظيم ضخم في ضوء التوتر والتصعيد الحاصل. الأمر الذي ولد خشية لدى الجماهير والمراقبين من حصول صدام دموي نتيجة التناقض الكامل بين الطرفين في المواقف من الفعالية. وهي المخاوف التي لم يعزّزها الاحتقان المستحكم منذ حلّ المجلس التشريعي فحسب، بل وبعد تصريحات قيادات فتح التي ربطت المهرجان بإسقاط "حكم حماس في غزّة"٨، ولذلك كان ثمّة خشية لدى المراقبين من أن يتحول حفل الانطلاقة إلى مواجهة دموية شاملة بين جماهير حركة فتح وبين الأجهزة الأمنية في غزّة٩.

في الأثناء تدخلت الفصائل الفلسطينية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، وحركة الجهاد الإسلامي، لاحتواء تصريحات الرئيس عبّاس، ونزع فتيل أزمة مهرجان انطلاقة فتح. وتقدمت بمقترح لتأجيل

الفعالية، وهو ما وافقت عليه حركة حماس١٠، التي اتهمت في الوقت نفسه قيادة السلطة بالتحريض لتنظيم الفعالية لدفع المواطنين في غزة لاقتتال داخلي، إلا أنّ حركة فتح أصّرت على إقامة فعاليتها في موعدها١١.

بيد أن قرارًا من قيادة فتح في غزّة صدر لاحقًا بإلغاء تلك الفعالية، وعلى نحو أظهر انقسامًا داخل اللجنة المركزية في فتح حول إقامة الحفل، وهو ما عبر عنه اللواء توفيق الطيراوي عضو اللجنة المركزية في حركة فتح حينما طالب بإقالة الهيئة القيادية في غزّة.١٢ في حين فسّر أحمد حلّس –عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والمسؤول عن إلغاء المهرجان– تصريحات الطيراوي بأنّها مجرد اختلافات في وجهات النظر مبديًا عتبه لظهورها في الإعلام١٣، من جانبها ثمّنت حركة حماس، على لسان صلاح البردويل عضو مكتبها السياسي، قرار قيادة فتح في غزة بإلغاء احتفاليتها، باعتبار أن الاحتفالية كانت "وصفة للاقتتال الداخلي"، على حدّ تعبيره١٤.

سحب موظفي السلطة من المعابر

بعد إشكالية مهرجان انطلاقة فتح في غزة مباشرة؛ وبتاريخ ٦ يناير الجاري، سحبت السلطة الفلسطينية موظفيها من معبر رفح، بحجة إعاقة حركة حماس لعملهم١٥، وقد تبين أنّ هذا الإجراء سيشمل بقية المعابر الأخرى، مثل معبر كرم أبو سالم التجاري (جنوب)، ومعبر بيت حانون (إيرز)١٦، في خطوة كما وصفها عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، تهدف إلى تقويض حكم حماس في قطاع غزّة، مذكرًا بأنّه كان أوّلَ من اقترح فكرة إعلان غزّة إقليمًا متمردًا. مؤكدًا أن سلسلة خطوات موضوعة على طاولة القيادة الفلسطينية تهدف إلى إنهاء حكم حركة حماس، مستنكرًا موقف الفصائل الفلسطينية، ولاسيما فصائل منظمة التحرير، التي استنكرت سحب موظفي السلطة من المعبر١٧.

وقد اعتبرت حركة حماس سحب موظفي السلطة من المعبر "خطوة انتقامية" من أهل غزّة، وتأكيدًا على "تورط قيادة السلطة" في تنفيذ بنود صفقة القرن المتعلقة بفصل غزة عن الوطن١٨، كما واستنكرت فصائل أخرى، منها الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحركة الجهاد الإسلامي خطوة السلطة، وقد ذهبت هذه الفصائل إلى أن هذه الخطوة تتناقض مع مصلحة الشعب الفلسطيني، وتقطع الطريق أمام الجهود المبذولة لتطويق التوتر بين الحركتين، بينما ذهبت حركة الجهاد الإسلامي إلى أنّ هذه الخطوة تستهدف مواطني غزّة كي تفرض السلطة الفلسطينية رؤيتها على الشعب الفلسطيني١٩.

وفي حين أعلنت السلطة الفلسطينية عن شروطها لعودة موظفيها إلى معبر رفح، على لسان حسين الشيخ وزير الشؤون المدنية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، إذ اشترطت "أن تجلس حماس على الطاولة بكل جدية لإنهاء الانقسام"٢٠، فإنّ حماس رأت في هذه التصريحات مساومة بهدف إملاء الشروط على حركة حماس ولو "على حساب الشعب الفلسطيني"٢١، والحال هذه فإنّ ربط عودة موظفي السلطة بمسألة الانقسام برمتها –كما تظهر في تصريحات حسين الشيخ– تبدو تأكيدًا على عدم الرجوع عن الخطوة، في وقت ما يزال فيه حال المعبر مع مصر مجهولاً بالنظر إلى التصريحات المتناقضة حيال ذلك، فقد أكد المصريون أن موقف السلطة الفلسطينية هو الذي سيحدد مصير المعبر٢٢، بينما قالت بعض المصادر في حماس أن معبر رفح سيعود

للعمل في الاتجاهين٢٣، وقد أصدرت فصائل المقاومة الفلسطينية بيانًا طالبت فيه الحكومة المصرية بفتح معبر رفح٢٤.

وإذا كان سحب السلطة الفلسطينية موظفيها من معبر رفح حمل مؤشرات سياسية حول علاقتها بحركة حماس، وما يمكن أن تذهب إليه في موقفها من قطاع غزّة، فإنّ مسألة إقامة المهرجان انطوت على مخاطر مباشرة أكبر، تمثلت في احتمالات المواجهة الدموية بين أنصار حركة فتح وبين قوات الأمن في قطاع غزّة. وهو ما يُمكن أن تُبنى عليه حينها حملة إعلامية وسياسية لإسقاط حماس في غزة.

عناوين أخرى للتوتر

كان من جملة عناوين التوتر بين حركتي فتح وحماس، الاعتداء الذي تعرض له تلفزيون فلسطين في قطاع غزة٢٥، وهو الحدث الذي احتلّ مساحة واسعة من هجوم حركة فتح على حركة حماس على مدار أيام، إذ اتهمت فتح حماس مباشرة بالوقوف خلف الاعتداء. في حين قالت وزارة الداخلية في غزة أن منفذي الاعتداء على تلفزيون فلسطين من منتسبي الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في الضفة الغربية، والمتضررين من قطع رواتبهم، وأحدهم يعمل في تلفزيون فلسطين٢٦. وهي الراوية التي رفضتها حركة فتح٢٧، فيما أدانت حركة حماس الحادثة، و حمّلت حماس قيادةَ السلطة المسؤولية عن حالة الاحتقان الناجمة عن قطع رواتب الآلاف من موظفي السلطة والأسرى والجرحى، ولاسيما من سكان قطاع غزّة٢٨.

وتبادلت الحركتان الاتهامات حول الاعتقالات السياسية المتبادلة، فقد اتهمت حركة فتح حركة حماس باعتقال المئات من كوادرها في قطاع غزّة، وخاصة أثناء الإعداد لمهرجان انطلاقة فتح في غزّة٢٩، وهو الاتهام ذاته الذي وجهته حماس لفتح حول الاعتقالات في الضفة الغربية٣٠، وقد أصدرت حماس في الضفة الغربية تقريرًا قالت فيه إن مجموع انتهاكات السلطة الفلسطينية بحقّ عناصرها أثناء العام ٢٠١٨ بلغ ما يزيد على ٤٠٣٩ انتهاكًا٣١.

وكان سفير فلسطين لدى روسيا عبد الحفيظ نوفل، قد تحدث عن قرار موسكو بوقف زيارة إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إلى روسيا، قائلاً إن ذلك بسبب الأحداث الجارية في غزة٣٢، دون أن يوضح ماهية هذه الأحداث، وهو ما يفهم منه إشارة إلى دور ما للسلطة في هذا القرار.

يمكن القول إنّ التصريحات السياسية المتتابعة حول إجراءات تُعدّها قيادة السلطة لتقويض حكم حماس في غزّة تمثل تصعيدًا مضافًا إلى جملة الأحداث، مع مضمون سياسيّ كاشف حول توجهات قيادة السلطة و حركة فتح، ومن ذلك تصريحات أمين سر المجلس الثوري لحركة "فتح" ماجد الفتياني٣٣، التي تحدث فيها عن إجراءات تمس بمكانة حركة حماس، ووسائل عديدة للتضييق عليها، وفي تأكيد على توجهات حركته، قال الفتياني إنّ فتح قد غيرت قواعد اللعبة في غزّة.

في السياق نفسه تأتي تصريحات حسين الشيخ لتحديد معالم ذلك التوجه، بقوله إن حركته قد أوقفت الحوار مع حركة حماس، وأنّها أبلغت المصريين والقطريين بقرارها هذا، محذرًا حماس بالكثير من الأوراق التي تملكها فتح لمواجهتها، مكررًا اتهامه لحماس بأنّها جزء من خطة "صفقة القرن" التي تهدف إلى إقامة دويلة لـ "الإخوان

المسلمين" في قطاع غزّة٣٤، وفي تصريحات أخرى للشيخ، كان قد دعا لإقالة حكومة الوفاق الوطني، وتشكيل حكومة جديدة من فصائل منظمة التحرير٣٥. تصريحات الشيخ، أكّدت مضمونها تسريبات إعلامية من مصادر قريبة من قيادة السلطة، تحدثت عن تفكير قيادة السلطة في تغيير حكومة الحمد الله، تغييرًا كاملاً أو جزئيًّا، وذلك باعتبارها نتيجة "اتفاق الشاطئ" الذي أبرمته حركة فتح مع حركة حماس.

خلاصة سياسية

الإجراءات المتخذة من طرف قيادة السلطة وحركة فتح وكثافتها والحرص على الاستثمار الكامل ولفترة طويلة كما في حالة الاعتداء على تلفزيون فلسطين، يساعد في تفسير الدوافع وراء تلك الخطوات، وأنّها فعليّا تندرج في السعي لاستكمال القطيعة المتدرجة مع حماس، ونزع الشرعية السياسية عنها، والدفع نحو تقويض دورها في قطاع غزّة، وهي تفسيرات ظهرت بوضوح على لسان عدد من قيادات فتح الكبار.

تصعيد هذا المسعى من طرف قيادة السلطة، يتصل بوجود مخاوف من منازعة حركة حماس لها في تمثيلها للفلسطينيين، فلقد ظهرت ملامح انفتاح إقليمي نسبي على الحركة، أثمر تخفيف الحصار، وإدخال المنحة القطرية إلى غزة، بجانب الدعوة الروسية لقيادة حركة حماس التي عززت مخاوف السلطة في هذا الجانب.

وعلى نحو متصل، يعزز هذا التحفز من طرف السلطة، ما يظهر من تقارب بين حماس ومجمل القوى الوطنية والإسلامية في غزّة، وكذلك مظاهر تنسيق حماس مع تيار النائب المفصول من حركة فتح محمد دحلان، بالإضافة لسلسلة العمليات التي نفذتها حماس أخيرًا في الضفة الغربية، ورأت فيها السلطة الفلسطينية استهدافًا لها لا للاحتلال٣٦.

بيد أن استمرار التصعيد بوتيرة واحدة، منذ حادثة تفجير موكب الحمد الله، وحتى الآن، يشير إلى ثابت سياسي في مواقف قيادة السلطة، تكرّسه نخبة أكثر نفوذًا في قيادة فتح والسلطة، ترفض جوهريًّا إنهاء الانقسام على أساس الشراكة، أو على أساس تفاهمات تضعف من هيمنة هذه النخبة على المشهد الفلسطيني بمؤسساته المتعددة.

وإذا أُخذ فشل مشروع التسوية بعين الاعتبار، ومواقف الإدارة الأمريكية الحالية، فإنّ الخيار الراجح لدى هذه القيادة هو إعادة تشكيل السلطة ومنظمة التحرير وفق الحقائق الجديدة، أي فشل مشروع التسوية واستمرار السلطة كيانًا قائمًا بذاته دون أن يفضي إلى التسوية التي وعدت بها منظمة التحرير. وبالتالي ضرورة إعادة تجديد الشرعيات للسلطة والمنظمة في حدود الوظيفة المترتبة على بقائهما.

بالنسبة لحماس، ورغم اقترابها أكثر من سائر القوى الوطنية في قطاع غزّة، فإنّ أزمة الحصار ما تزال مستحكمة. إذ إن الانفراجات التي حصلت في جدار الحصار جزئية وغير مؤسسة وقابلة للارتداد في كلّ لحظة، كما في تجميد إدخال الأموال القطرية، واستمرار إغلاق معبر رفح من بعد سحب السلطة موظفيها من المعبر. وأمام التوتر المتزايد بين حماس وفتح. فإن بقية الفصائل ما تزال أكثر ترددًا في بلورة مشروع موحد يواجه التفرد في قيادة المشهد الفلسطيني.

الهوامش:

١ . سحل وضرب واعتداء في قمع السلطة مسيرات حماس بالضفة، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، https://goo.gl/DgpzSU

٢ . توترات في ذكرى انطلاقة فتح بغزة وحماس تنفي اعتقال المئات، موقع الجزيرة نت، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/6jAn65

٣ . أي سماح حركة حماس لتيار النائب محمد دحلان بإيقاد شعلة الانطلاقة في الأول من كانون ثاني/ يناير.

٤ الرئيس خلال إيقاد شعلة الانطلاقة: القدس ليست للبيع وستبقى العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، https://goo.gl/tXEgDz

٥. لكنّ النص الفعلي لكلام الرئيس عباس هو: "خسئوا أولئك الذين يمنعون الشعلة تقلع اليوم في قطاع غزة، من يفعل هذا هو جاسوس، من يمنعنا هو جاسوس، ومن يريد الآخرين الجواسيس مثله أن يرفعوا الشعلة.. كلهم جواسيس"، والرئيس بهذا يتهم كلّ خصومه في غزّة بالعمالة بشكل مباشر. انظر: الرئيس عباس: كلهم جواسيس، تسجيل مصوّر على صفحة شبكة قدس على الفيسبوك، نقلاً عن بث من تلفزيون فلسطين، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، https://goo.gl/KaFVKf

٦ . تصريح صحفي تعقيبًا على خطاب عباس، موقع حركة حماس، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، http://hamas.ps/ar/post/10054

٧ . "فتح": ما قامت به "حماس" يؤكد أنها وجدت لتكون عائقا أمام الثورة وأهدافها بالحرية والاستقلال، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، https://goo.gl/HVdwjw

٨ . أبو سمهدانة: حماس منعت مهرجان انطلاقة الثورة خشية من سقوط حكمها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/4ZzhaJ

٩ . منشور للصحفي الفلسطيني معاذ حامد في صفحته على الفيسبوك، ٦ كانون الثني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/9dtr9k

١٠ . وافقت عليه.. حماس تكشف تفاصيل مقترح فصائلي بشأن انطلاقة فتح في غزة، موقع وكالة سوا، ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/n7p2vu

١١ . بين طرح الفصائل تأجيل المهرجان وإصرار فتح على موعدها.. التوتر سيد الموقف، موقع وكالة فلسطين اليوم، ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/KQGtqb

١٢ . قيادي في فتح بغزة يرد على تصريحات توفيق الطيراوي والتي طالب فيها بإقالة قيادة الحركة، موقع وكالة سما الإخبارية، ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/kKovP1

١٣. حلس يتحدث عن ظروف إلغاء مهرجان انطلاقة فتح بغزة ويوجه رسالة لحماس، موقع وكالة أنباء سوا الإخبارية، ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، https://goo.gl/JpVmmi

١٤ . دعا لانتزاع الأهلية عنه.. البردويل للأقصى: عباس لا يؤتمن على الوطن وإجراءاته لعزل غزة، موقع قناة الأقصى، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/2JBKY3

١٥ . السلطة الفلسطينية تسحب موظفيها العاملين في معبر رفح، موقع صحيفة القدس العربي، ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/NLFZwt

١٦ . السلطة تسحب موظفيها العاملين في جميع معابر غزة، موقع عرب٤٨، ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/Q8NEhr

١٧ . لقاء مع عزام الأحمد في برنامج ملف اليوم على تلفزيون فلسطين، قناة تلفزيون فلسطين على موقع يوتيوب، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/zL5BHZ

١٨ . تصريح صحفي حول سحب سلطة عباس موظفيها من معابر القطاع، موقع حركة حماس، ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، http://hamas.ps/ar/post/10065

١٩ . السلطة الفلسطينية تسحب موظفيها العاملين في معبر رفح، موقع صحيفة القدس العربي، ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، مصدر سابق.

٢٠ . وجه رسالة لحماس.. حسين الشيخ يعلن شرط عودة موظفي السلطة إلى معبر رفح، موقع وكالة سوا للأنباء، ٧ كانون الأول/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/K8rMze

٢١ . حماس ترد على شرط السلطة لإعادة تسلم معبر رفح، موقع وكالة سوا للأنباء، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/pqTHV3

٢٢ . مصدر أمني مصري: السلطة الفلسطينية هي من سيحدد مصير معبر رفح اليوم، موقع وكالة سما الإخبارية، ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/MUcqi2

٢٣ . وجه رسالة للاحتلال.. مستشار هنية: معبر رفح سيعمل بالاتجاهين وزيارات قريبة لقيادة حماس إلى القاهرة، موقع وكالة سوا الإخبارية، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/gmgnyF

٢٤ . طالبت بتصعيد الانتفاضة.. الفصائل تدعو مصر لفتح معبر رفح وإبعاده عن التجاذبات السياسية، موقع إذاعة الأقصى، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/g7xZAb

٢٥ . اقتحام تلفزيون فلسطين بغزة يؤجج التوتر بين فتح وحماس، موقع الجزيرة نت، ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/PMeQnG

٢٦ . صور.. قيادة الشرطة تُطلع ممثلي "القوى الوطنية" على نتائج التحقيق بحادثة "تلفزيون فلسطين"، موقع وزارة الداخلية في غزة، ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/AFLVF8

٢٧ . المكتب الحركي المركزي للصحفيين يرفض رواية "حماس" ويحملها مسؤولية الاعتداء على مقر التلفزيون، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/ADkJXf

٢٨ . تصريح صحفي حول قطع رواتب آلاف من موظفي السلطة والأسرى وما تبعه من حالة احتقان، موقع حركة حماس، ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، http://hamas.ps/ar/post/10059

٢٩ . القواسمي: اعتقال حماس أكثر من ألف فتحاوي دليل على اعطائها موافقة واضحة على "صفقة القرن"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/qDtUdZ

٣٠ . تصريح صحفي تنديداً بحملة الاعتقالات التي تشنها أجهزة السلطة ضد الحركة بالضفة، موقع حركة حماس، ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، http://hamas.ps/ar/post/10057

٣١ . حماس ترصد انتهاكات السلطة بالضفة في ٢٠١٨، موقع حركة حماس، ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، http://hamas.ps/ar/post/10070

٣٢ . السفير نوفل: موسكو قررت وقف زيارة وفد حركة "حماس"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/pk9hbb

٣٣ . الفتياني: "فتح" غيرت من قواعد لعبتها في غزة والإجراءات ستقوض سلطة "حماس" ومعظم أبناء شعبنا لن يتأثروا بها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/1tP1Kk

٣٤ . الشيخ: لن يكون حوار مع حماس بعد اعتداءاتها ومنعها أبناء فتح من إيقاد شعلة الانطلاقة، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/S7QJwf

٣٥. حسين الشيخ: لا مبرر لبقاء حكومة الوفاق، موقع وكالة معا، ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، https://goo.gl/GDag82

٣٦ . الرئيس بمستهل اجتماع القيادة: المحكمة الدستورية أصدرت قرارا بحل "التشريعي" والدعوة لانتخابات تشريعية خلال ٦ أشهر ونحن سنلتزم بقرارها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، https://goo.gl/EcfTvz

المعركة وليس الحرب مع إسرائيل غير مستبعدَة

ايليا ج. مغناير ـ الراي الكويتية ـ ٢٠١٩/١/٢٥

اشتهرتْ إسرائيل بخوض معارك بين الحروب خلال الأعوام السبعة الماضية من الحرب التي فُرضت على سورية. فضَرَبت الخطوط الحمر، واستفزّتْ "محور المقاومة" في سورية فيما لم تتجرأ على فعل الشيء نفسه في لبنان. إلا إنها لم تعد تضرب الجيش السوري فقط بل ضرَبتْ قوعد إيرانية في سورية ومراكز يستخدمها "الحرس الثوري الإيراني" بحيث وضع نتنياهو نفسه مقابل الجنرال الإيراني وقائد فيلق القدس قاسم سليماني حين تحدّاه على مواقع التواصل الإجتماعي، ليقع في فخٍ كان سليماني قد رسمه للرئيس الأميركي دونالد ترامب في السابق حين طلب من الرئيس حسن روحاني "أن لا ينزل إلى مستوى هذا الماجن لنردّ نحن عليه".

وهكذا أصبح سليماني، الضابط في الأجهزة الأمنية الإيرانية على مستوى رئيس دولة عظمى (أميركا) وعلى مستوى رئيس وزراء إسرائيل المتعجرف الذي يَعتبر نفسه جالساً فوق أقوى جيش في الشرق الأوسط وأحد أقوى الجيوش عالمياً.

ولكن أسلوب سليماني يختلف عن أسلوب نتنياهو. فهو لا يملك حساباً على مواقع التواصل الإجتماعي وهو ينزل إلى الميدان في بلاد عدة ويجالس الرؤساء والسياسيين والعسكريين إلا أنه – كما هو معلوم عن القيادة الإيرانية – لا يتسرّع في الردّ ولا يتلكأ عنه.

وتقول مصادر مطلعة إن "إيران لن تسكت على الضربات الإسرائيلية. فهي تدرك أن نتنياهو يحاول جرَّها إلى معركة في وضع يتهيأ ترامب لمؤتمر وارسو لمحاصرة إيران ورصف الصفوف ضدّها. ولكن الرد – كما هو معلوم عن إيران – لا يأتي بيدها بل بيد حلفائها على الأرض الذين يُعتبرون جزءاً لا يتجزأ من محور المقاومة".

وكما ذكرت "الراي" في عدد سابق، فإن سورية – قبل قرار ترامب بانسحاب قوات بلاده من الشمال – الشرقي في محافظة الحسكة والرقة – كانت قررتّ الرد على نتنياهو على قاعدة الضربة بالضربة المماثلة، دون استهداف المدنيين لأن إسرائيل تضرب أهدافاً عسكرية بشكل عام. إلا أن القرار الأميركي خلط الأوراق وبالتالي دفع الجميع للتريث وعدم الرد المباشر وبالتوازي.

لكن إسرائيل استغلّت التردد في "محور المقاومة" الذي فضّل رؤية أميركا خارج سورية أولاً واعتبر أن هناك فرصاً أخرى في المستقبل ليردّ على إسرائيل. لكن الهجوم الأخير أزعج هذا المحور الذي تعاطى مع الأمر على أن نتنياهو خرَج عن الأعراف. فهو يضرب أهدافاً متعددة دون اكتراث ويعلن عنها دون تحفظ ويستخدم الجيش وقدراته لحملته الإنتخابية المقبلة. إلا أن نتنياهو لا يعلم أن سليماني لن يردّ عليه عسكرياً لأن إسرائيل لم تهاجم إيران بل مواقع لها في سورية. وقد ردّت دمشق بإطلاق صواريخ ضد إسرائيل ما أخرجها عن روعها ولذلك أطلقتْ عشرات الصواريخ لتمنع المعركة من أن تحدث.

إلا أن السفير السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري هدّد بصراحة بأن سورية تستطيع أن تضرب مطار تل أبيب إذا إستمرت إسرائيل بضرب أهداف في سورية. ولكن ما لم يقله الجعفري أن الرئيس الأسد استعد لمعركة

بين الحروب وأن محور المقاومة يعلم أن هذه المعركة من الممكن أن تمتدّ لأيام بل لأسابيع. وهذا كفيل بوضع حد لطموحات نتنياهو بضرب سورية دون رادع وكفيل بإسقاطه في الانتخابات المقبلة. إذ لم يسبق لأي رئيس وزراء إسرائيلي أن خاض معركة قُتل فيها إسرائيليون وهددت أمن إسرائيل ونَجَحَ في الانتخابات.

ولكن كيف تستطيع سورية ضرب إسرائيل في حال نشوب معركة تمتدّ إلى أيام أو أسابيع بعدما صرَّح نتنياهو أنه قضى على كل الأسلحة التي سلّمتْها إيران إلى "حزب الله" وإلى سورية ودمرَّ كل المرابض السورية بآلاف القذائف ومئات الغارات؟

لقد وقعت إسرائيل في هذه الخطأ العام ٢٠٠٦ عندما اعتقدت أن حربها على "حزب الله" ستكون نزهة واعتبرت أنها ستفتح طريق أميركا لبناء "شرق أوسط جديد" أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأميركية حينها كوندوليزا رايس. إلا أنها تفاجأت بالصواريخ الحرارية ضدّ دباباتها والصواريخ الصينية ضدّ سفنها.

لكن "حزب الله" أصبحت له قاعدة إستراتيجية في سورية ليستخدمها ضد إسرائيل في حال نشوب حرب ضد لبنان أو ضد سورية. فالسيد حسن نصرالله الأمين العام لـ "حزب الله" لم يتقن فن الخطابة فقط أو الحرب النفسية، إلا أنه مُخطِّط عسكري من الدرجة الأولى شارك في كل غرف العمليات التي أدارت المعارك ضد إسرائيل ويتدخل في أدق التفاصيل ويعلم ماذا يستخدم بأسلوب تَدَحْرُجي. وهذا ما سيفعله من خلال الترابط الفني والتقني والعسكري والتخطيطي والقيادة والسيطرة المتّصلتان بين سورية ولبنان في حال نشوب معركة مع إسرائيل يقرّر فيها الرئيس بشار الأسد الردّ العنيف التدحْرجي المتواصل ضد إسرائيل في أي اعتداء مقبل.

وقد شعرت روسيا بالخطر وبالنيات التي يضمرها محور المقاومة. إذ سألت القيادة الروسية القيادة الإيرانية في سورية عن أماكن ومراكز قيادتها بعدما أخْلَتْها كلها قبل الضربة الإسرائيلية الأخيرة لمنْع حدوث أي خسائر بشرية. وأتت الإجابة – للمرة الأولى – أن "مراكز القيادة والسيطرة الإيرانية أصبحت موجودة داخل القواعد السورية على الجغرافيا السورية كافة من دون تمييز"، حسب المصادر المطلعة.

وهذا ما دفع روسيا الى الطلب من إسرائيل وقف الضربات بوضوح أكبر من قَبل وبشدّة وأكثر فظاظة لأنها لا تريد أن تجد نفسها وسط قبة صواريخ ذهاباً وإياباً تتبادلها سورية مع إسرائيل في أي معركة مقبلة.

لقد خرجت إسرائيل عن سياسة الغموض التي كانت تتبعها لأن عجرفة نتنياهو أربكت القيادة العسكرية. ونقل رئيس الوزراء الإسرائيلي ثرثرته الانتخابية إلى داخل المؤسسة العسكرية لأنه فضّل أن يكون نجم الإعلام والدعاية بدل أن يتبع خطى كل من سبقه ويعمل صامتاً.

وإذا أراد نتنياهو فعلاً أن يجنّب إسرائيل معركةً لن يستطيع إدارتها وستخرج عن سيطرته، فعليه أن يلتزم الصمت ويبتعد عن ضرْب سورية ... إلى ما بعد الإنتخابات.

«إسرائيل» وقواعد الاشتباك الجديدة

د. خليل حسين* . الخليج . ٢٠١٩/١/٢٦

ثمة العديد من الوقائع وردود الأفعال التي تلت العدوان «الإسرائيلي» الأخير على سوريا؛ إذ إن التدقيق في بعض تفاصيله، يخرجه من نطاق السجال الصاروخي المعتاد عليه في الفترة الأخيرة، فقد أتى في ظروف لافتة لجهة التوقيت والنطاق الميداني وأسلوب الرد ووسائله، علاوة على الظرفين الإقليمي والدولي، ما يعزز ويؤكد استمرار «إسرائيل» في البحث عن وسائل فاعلة لمحاولة إعادة رسم قواعد جديدة للاشتباك في الساحة السورية بعد خلط الأوراق السابقة في مايو/أيار الماضي.

الاعتداء «الإسرائيلي» الأول بدأ ضمن المعتاد باستهداف مواقع محددة، وربما اعتبرته «إسرائيل» نوعاً من المسار السابق وتريد إكماله مع القيادة الجديدة لرئاسة الأركان، بقيادة أفيف كوخاي، الذي ورث جملة ملفات غير محققة من سلفه ايزنكوت. إلا أن مسار الرد السوري المباشر بصاروخ أرض- أرض ذات رأس نوعي (٥٠٠ كلغ) بحسب الرواية «الإسرائيلية»، التي أكملت في سياق تصعيدي آخر عبر توسيع ميدان القصف ونوعيته، ما يؤشر بشكل واضح على نية «إسرائيل» بفتح مسارات الاشتباك إلى الحد الذي يمكن استثماره في الضغط على فواعل الأزمة السورية لتغيير بعض أوجه قواعد الاشتباك، والمقصود هنا تحديداً روسيا، التي كثفت الاتصالات مع «إسرائيل» في الفترة القريبة الماضية بعد انقطاع وتوتر ملحوظ جراء إسقاط الطائرة العسكرية الروسية في مايو/أيار ٢٠١٨ ومقتل ١٢ عسكرياً كانوا على متنها.

إن الرد الصاروخي السوري، بدا كرسالة موجهة للقيادة السياسية والعسكرية «الإسرائيلية»، خارج إطار الرد المعتاد، وجاء في توقيته ونوعيته خارج سياق الاعتداء الأول، مفترضة أن الرد سيردع «إسرائيل»، بينما كانت النتيجة أن وسّعت «إسرائيل» العدوان لميادين أخرى، ما يظهر المضي في سياقات جديدة بأشكال ووسائل مغايرة للأطراف المعنية جميعاً.

إلا أن السؤال الذي يطرح، مدى قدرة هذه الأطراف للمضي بعيداً في إعادة تشكيل الصورة الجديدة؟ في التدقيق لمجمل الوقائع الظاهرة حالياً، لم تحن الفرص الكاملة والظروف الذاتية والموضوعية لإنجاح الأهداف «الإسرائيلية» الاستراتيجية، وإن تكن هذه السجالات الصاروخية تخدم في الجوانب التكتيكية التي يمكن صرفها في مناسبات ومواقع محددة، كالداخل «الإسرائيلي» عبر استثمار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في شعاراته الانتخابية المبكرة في إبريل/نيسان القادم، وهنا يمكن الإشارة إلى أن «إسرائيل» اعتادت في سياقات اعتداءاتها السابقة الهروب الدائم إلى الأمام وافتعال اعتداءات في شتى الاتجاهات قبيل أي انتخابات مقررة سلفاً، وتأتي هذه العملية لتصب في هذا السياق مبدئياً.

كما أن هذا السياق الصاروخي، يصنف في خانة إمكانية إعادة التواصل الدولي والإقليمي بما يخص الأزمة السورية وملفاتها، فانقطاع التواصل خلال الفترة السابقة بين روسيا والولايات المتحدة، كما هو مفترض أتاح ل«إسرائيل» التسلل ومحاولة الاستثمار السياسي والعسكري، الأمر الذي سيشكل مناسبة لإعادة فتح قنوات

التواصل بين واشنطن وموسكو بفعالية وزخم أكبر، في ظل تكثيف قنوات الاتصال الحالية بين موسكو وتل أبيب مؤخراً، كما أنه يتيح إمكانية الاستثمار «الإسرائيلي» مجدداً على أبواب انعقاد مؤتمر وارسو منتصف فبراير/شباط المقبل الذي سيعيد هيكلة الكثير من الملفات الشرق الأوسطية المعنية فيها «إسرائيل» بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبصرف النظر عن الرغبة «الإسرائيلية» وقدرة الأطراف الأخرى في الأزمة السورية على مواجهة محاولات تغيير قواعد الاشتباك المفروضة حالياً، ثمة عوامل ومصالح متداخلة تلعب دوراً حاسماً في إبقاء الوضع على ما هو عليه أو تغييره جزئياً، وبخاصة القوتين المؤثرتين في هذا المجال واشنطن وموسكو، فواشنطن المصنفة في دور الراغب غير قادرة عملياً من دون تقديم بديل ما لروسيا، في وقت ما زالت الملفات الثنائية عالقة وأبرزها الصواريخ المتوسطة المدى، وروسيا القادرة على المنع تحتاج إلى تفاهمات كثيرة مع الجانب «الإسرائيلي» حالياً، علاوة على ذلك، فإن الأطراف جميعاً ترغب في مستويات تصعيد محددة؛ بحيث لا تتدحرج إلى اشتباك إقليمي واسع بالنظر لكلفته الخيالية، الذي لن يكون بمقدور طرف تحمله، وبالتالي فإن ما جرى هو بعلم الجميع اشتباك، نتائجه المحتملة تكتيكية وليست استراتيجية أقله في المدى المنظور.

---

* رئيس قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية في الجامعة اللبنانية

مطار رامون.. بوابة إسرائيل للسيطرة على البحر الأحمر

الدكتورة امانـي القِرمِ ـ الأيام ـ ٢٠١٩/١/٢٣

قالوا : "سيتمكن أسطول إسرائيل الجوي بالكامل من الإقلاع والهبوط في حالات الطوارئ إلى كل موقع في العالم دون أدنى معوقات"!! الحديث هنا يدور عن مطار "رامون" الذي افتتحه بنيامين نتنياهو أمس الأول واستغرق بناؤه ٧ سنوات بتكلفة تقارب النصف مليار دولار. وقد حظي افتتاحه بدعاية وتفاخر ودموع وعواطف جياشة غير مسبوقة كعادة بني إسرائيل دوماً في العرض.

المطار المذكور هو الاول الذي يبنى من الألف الى الياء بأيدي اسرائيلية حسب ادعائهم منذ انشاء دولتهم، على اعتبار أن مطار "اللد / بن غوريون" تم انشاؤه في عهد الانتداب البريطاني كنقطة ربط بين أوروبا وأفريقيا من جهة، وآسيا من جهة أخرى، إبان الحرب العالمية الثانية . وسمي المطار الجديد باسم "رامون" نسبة الى إيلان وايساف رامون: الاب ايلان الطيار الحربي الذي قتل في انفجار المكوك الفضائي كولومبيا عام ٢٠٠٣ ، والابن ايساف الذي قتل في تحطم طائرته الحربية ٢٠٠٩ .

وبغض النظر عن جملة المميزات وضخامة الانشاءات والطاقات التشغيلية الفائقة للمطار المعد لاستقبال ٢ مليون سائح سنوياً ، ومراعاة صداقته البريئة للبيئة وخدماته الجليلة للسياحة في المنطقة ككل حيث اعتبر بوابة المثلث السياحي: اسرائيل/ مصر/ الاردن! فإن الخطير والمريب في مسألته يتمثل ببعدين اساسيين:

الأول: قدراته الدفاعية والراصدة اللافتة. فالمطار محاط بسياج دفاعي عالي المستوى تم تطويره عدة مرات وتحديداً بعد تعرض محيط مطار بن غوريون لسقوط صاروخ من قطاع غزة أدى الى ارباك وتوقف في حركة الطائرات أثناء العدوان على غزة ٢٠١٤ . والسياج بمثابة حاجز استيراتيجي مزود بمعدات رصد وتجسس فريدة، فضلاً عن منظومة دفاعية معقدة تكنولوجياً تشمل مضادات صواريخ هي الأولى من نوعها ورادارات دقيقة تحسبا لأية طوارئ أو هجوم !! الأمر الذي يثير التساؤلات حول سبب هذه الترسانة الاستخباراتية في بقعة تعد آمنة نوعاً ما بالنسبة لإسرائيل..

الثاني وهو الأهم: موقع المطار الاستيراتيجي الذي يتموضع بين مدينتي طابا المصرية والعقبة الاردنية على بعد ١٩ كيلومتراً فقط من مدينة أم الرشراش –"ايلات". وهذا الموقع بالغ الخطورة ينذر بتهديد مستقبلي حتمي ليس لحركة السياحة في البلدين كما تقول الأردن فحسب، بل للبعد السيادي والعمق الأمني لكليهما بسبب الرؤية الاسرائيلية لهذه المنطقة الحساسة .

مدينة ايلات توازي في أهميتها– بلا مبالغة – القدس بالنسبة للأطماع الاسرائيلية في التمدّد والهيمنة، حيث تقع المدينة على رأس خليج العقبة من الشمال وصحراء النقب من الجنوب، وهي الميناء الوحيد المطل على البحر الأحمر الذي يعد هدفاً حيوياً اسرائيلياً بامتياز لاعتبارات اقتصادية وأمنية وجيوسياسية تمثل مرتكزات نظرية الأمن الاسرائيلي.

وعليه فتحويل المدينة الى ركيزة رصد ودفاع هو ضرورة استيراتيجية بالنسبة لإسرائيل كما تحدث عنها بن غوريون. واللافت أن هذا الأمر يأتي بالتزامن مع بسط شبكة ممتدة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول أفريقيا !

ساذج من ينظر لإنشاء المطار وتشغيله بمعزل عن التحركات الجيوسياسية الاسرائيلية في دول حوض النيل ووسط افريقيا وآخرها تشاد !

ماذا لو تفجرت الحرب بين حزب الله وإسرائيل؟

نوار الصمد ـ مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة ـ ٢٠١٩/١/٢٣

تصاعدت توقعات مراكز التفكير الغربية والإقليمية باحتمال تفجر حرب بين حزب الله وإسرائيل. فعلى الرغم من التداعيات الإقليمية والتكلفة التي قد تترتب على هذه المواجهة، لم يعد لدى إسرائيل ما يمنعها من القيام بالمجازفة بخوض مواجهات عسكرية على أكثر من جبهة في ظل سقوط سياسة "الخطوط الحمراء" في سوريا، وتمكن إيران من الحفاظ على وجودها العسكري هناك، وهو ما دفع "معهد دراسات الأمن القومي" بجامعة تل أبيب إلى ترجيح احتمالية تفجر حرب في جبهة الشمال الإسرائيلي مع حزب الله في المسح الاستراتيجي السنوي الصادر في يناير ٢٠١٩.

دوافع الحرب القادمة:

يرى العديد من المحللين أن هناك مجموعة من الدوافع التي قد تؤدي إلى نشوب حرب قادمة بين إسرائيل وحزب الله، والتي تتمثل فيما يلي:

١- **انسحاب القوات الأمريكية:** قد يؤدي انسحاب القوات الأمريكية من سوريا إلى تزايد احتمالات قيام إسرائيل بعمل عسكري ضد حزب الله اللبناني، حيث إن الدور الإيراني سوف يتصاعد بعد الانسحاب الأمريكي، وهو ما ربما سوف يتم استغلاله في توسيع هامش الحركة لتأمين خطوط التدفقات العسكرية عبر الممر البري الذي يربط بين إيران ولبنان، وترى إسرائيل أن هذا الممر بمثابة "تهديد استراتيجي" لأمنها، وهو ما أكدته بعض تقارير مجلة "الدفاع الإسرائيلية" التي رأت أن "هذا الممر يمنح إيران فرصة ذهبية لتعزيز دورها في المنطقة، ويساهم في تعميق سيطرتها على سوريا ولبنان حتى في حال سقوط الأسد".

٢- **الاتفاق النووي الإيراني:** من ناحية أخرى ترى بعض التحليلات الغربية أن القيادة الإيرانية قد تتشدد في فتح باب التفاوض مجددًا على ملفها النووي في ظل وجود تيارات معارضة لهذا داخل النظام الإيراني، وتذهب بعض التوقعات بعيدًا إلى القول بأن طهران قد تعمل على إحياء مشروعها النووي العسكري، حيث إن تخصيب اليورانيوم يعتبر أحد حقوقها السيادية وفقًا لتصورها، وهو ما قد يدفع إسرائيل للقيام بعمل عسكري استباقي لاحتواء تفاقم "التهديدات الوجودية".

وقياسًا على ما قامت به إسرائيل في عام ٢٠٠٧، وهو ما كشفه تقرير لصحيفة "جيروزاليم بوست" في عام ٢٠١٧، حينما قامت بتدمير المفاعل النووي الذي كان قيد الإنشاء في سوريا قبل البدء بتشغيله في منطقة الكبر في دير الزور، فإنها قد تعمد إلى التخطيط للقيام بشن حرب على حزب الله قبل تزايد التهديدات الناتجة عن هذا الممر البري، في محاولة لعزل لبنان عن امتداد الجبهة التي تعمل إيران على إقامتها، وإضعاف المخططات الإيرانية الهادفة لاستعمال تمركز حزب الله في لبنان كعامل ردع وتهديد لإسرائيل في حال قررت إيران إحياء مشروعها النووي.

٣- تسليح حزب الله: تتصاعد المخاوف الإسرائيلية من تطوير إيران لترسانتها الصاروخية الموجودة في لبنان خصوصًا، وهو ما يتضح من الاستهدافات الجوية المتكررة للمنشآت العسكرية الإيرانية في سوريا. وفي هذا السياق، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي، في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، بأنه "منذ انتهاء حرب لبنان الثانية كان لدى حزب الله ١٥ ألف صاروخ في لبنان، معظمها في الجنوب، واليوم لديه ١١٠ آلاف صاروخ"، كما صرح حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله في سبتمبر ٢٠١٨ بقوله: "أقول لإسرائيل مهما فعلت في قطع الطريق، لقد انتهى الأمر، وتم الأمر، وأُنجز الأمر، وباتت المقاومة تملك من الصواريخ الدقيقة وغير الدقيقة ومن الإمكانيات التسليحية ما إذا فرضت إسرائيل على لبنان حربًا فستواجه إسرائيل مصيرًا وواقعًا لم تتوقعه في يوم من الأيام".

وفي هذا الإطار، قام "أوريليان لو شوفالييه" الموفد الخاص للرئيس الفرنسي "ماكرون"، في نوفمبر ٢٠١٨، بنقل رسالة مفادها أن إسرائيل ستتعامل بحدة مع مصانع الأسلحة التابعة لحزب الله، وأنها طلبت من فرنسا نقل "رسالة تحذير" إلى الحكومة اللبنانية بشأن هذه المصانع، وضرورة إغلاقها، وأنها ستتحرك في حال استمرار الأمر. كما طالب "نتنياهو" (رئيس الحكومة الإسرائيلية)، في ديسمبر ٢٠١٨، "مايك بومبيو" (وزير الخارجية الأمريكي)، بضرورة أن يقوم بنقل رسالة إلى لبنان مفادها "إذا لم توقف تسلح حزب الله، فإن إسرائيل ستفعل ذلك بنفسها".

٤- انتهاكات القرار "١٧٠١": يتم انتهاك القرار ١٧٠١ الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أغسطس ٢٠٠٦ من قبل إسرائيل وحزب الله، حيث أشار الرئيس اللبناني "ميشال عون" في ديسمبر ٢٠١٨ إلى "أن إسرائيل تواصل انتهاك السيادة اللبنانية بمعدل ١٥٠ خرقًا كلّ شهر"، وعلى الرغم من ذلك تزعم إسرائيل أن هذه الانتهاكات تتم من قبل حزب الله وحده، وبالتالي قد تتذرع تل أبيب بمثل هذه الانتهاكات لشن حرب جديدة، مثل قضية الأنفاق التي حفرها "حزب الله" والتي أطلقت الحكومة الإسرائيلية على إثرها عملية "درع الشمال" لتدميرها بعد تقدمها بشكوى لمجلس الامن.

٥- البلوك رقم "٩": قد تشتعل حرب بين الطرفين نتيجة تصاعد الخلاف على الحدود البحرية، مع تأكيد لبنان ضرورة حفر أول بئر تنقيب عن النفط في البلوك رقم ٩ المتنازع على جزء منه بين إسرائيل ولبنان، وتهديدات حزب الله بقصف المنشآت النفطية الإسرائيلية كدفاع عن النفس في حال قيام إسرائيل بمنع لبنان من الاستفادة من مواردها البحرية، وهو ما دفع إسرائيل إلى تبني خطة عسكرية لتعزيز أمن منشآتها النفطية في الحقول المتاخمة للحدود المائية اللبنانية وخاصة في حقل تمار.

قواعد اشتباك جديدة:

قد تختلف تداعيات الحرب المحتملة على الداخل اللبناني حسب الذريعة التي سوف تستخدمها إسرائيل. فعلى سبيل المثال، في حرب عام ٢٠٠٦ تعاطف البعض مع حزب الله على أساس أنه يحارب لاسترجاع ما تبقى من أسرى لبنانيين في السجون الإسرائيلية، فيما انتقده البعض الآخر على أساس أنه أتاح لإسرائيل الفرصة عبر قيامه بعملية خلف الخط الأزرق دون الرجوع إلى الحكومة اللبنانية. بيد أنه سيبدو من الصعب في عام ٢٠١٩

قيام حزب الله بتبرير انخراطه مجددًا في الحرب أمام الرأي العام اللبناني، حيث إن هذه الحرب المحتملة قد ترتبط في الأغلب بدعمه لمصالح إيران في المنطقة.

وسيكون من الصعب أيضًا على القوى المسيحية المتحالفة مع حزب الله أن تستمر في تبرير امتلاك حزب الله لهذه الترسانة العسكرية الضخمة، وذلك على خلاف ما حدث في عام ٢٠١٤ حين استغلت هذه القوى مخاوف الأقليات الناتجة عن تمدد تنظيم داعش، واحتمال وصوله إلى لبنان لتبرير انخراط حزب الله في سوريا متخطيًا السيادة اللبنانية.

كما أن البعض سيتخوف من تكرار سيناريو عام ٢٠٠٦ الذي وصل فيه عدد النازحين إلى حوالي مليون شخص بحسب بعض التقديرات، مع الخسائر المادية والإنسانية، خصوصًا مع عدم قدرة لبنان على مقاضاة إسرائيل على كمية العنف غير المبرر التي تبررها بأنها "أضرار جانبية"، مدعية أنها لا تتعمد استهداف المدنيين بشكل مباشر، معتبرة أن حزب الله يجب أن يتحمل هذه المسئولية لأنه يقيم منشآته العسكرية في مناطق سكنية، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من قيام "نتنياهو"، في سبتمبر ٢٠١٨ في خطابه في الأمم المتحدة، بعرض خرائط لملاعب في المناطق السكنية مدعيًا أن حزب الله يتخذها مخابئ لصواريخه.

بينما ستحاول القوى المعتدلة في لبنان المطالبة مجددًا بحياد لبنان الإيجابي، وضرورة عدم الزج به في سياسة المحاور، وتسليم حزب الله ترسانته للجيش اللبناني بعدما أصبح قادرًا بمفرده على تأمين وحماية لبنان، خصوصًا بعد خوضه معركة "فجر الجرود" ضد التنظيمات الإرهابية في أغسطس ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بحزب الله فإنه سيسعى لخوض المعركة لفرض "قواعد اشتباك جديدة" مع إسرائيل، حيث قد يحاول إعادة التموضع جنوب الليطاني، وهي المنطقة التي خسر فيها انتشاره بناء على القرار رقم ١٧٠١ الذي أنهى الحرب في عام ٢٠٠٦. أما في حالة تكبد حزب الله خسائر فادحة عسكريًّا وسياسيًّا فقد يتم إجباره على إخلاء جنوب لبنان، ودفعه إلى التراجع أكثر نحو البقاع تحت رقابة قوات اليونيفيل التي ربما سيتم توسيع صلاحياتها إلى درجة السماح لها بمراقبة الحدود اللبنانية – السورية لمنع تدفق الصواريخ مجددًا إليها.

تداعيات الحرب المحتملة:

تتمثل أهم تداعيات الحرب المحتملة بين إسرائيل وحزب الله على الصعيد الإقليمي والدولي فيما يلي:

١- **انخراط الميليشيات الإيرانية:** ستؤدي محاولات إقحام الميليشيات الشيعية من العراق وباكستان وأفغانستان التي أعدتها إيران استعدادًا للحرب المقبلة المحتملة، إلى حالة غضب واستنكار على المستوى الإقليمي والدولي، إذ لم يستبعد "حسن نصر الله" في خطاب سابق له أن تجد إسرائيل نفسها في مواجهة كل محور المقاومة، أي الميليشيات التابعة لحزب الله، حيث إن الجانب الإيراني يفضل عدم الدخول في حروب تقليدية وإدارة الحروب بالوكالة، وربما تعمد إسرائيل إلى قصف قوافل عبور هذه الميليشيات للالتحاق بالجبهة اللبنانية.

٢- **الدعم الأمريكي الكامل:** ستحظى إسرائيل بغطاء أمريكي كامل لها وهو ما يمكن الاستدلال عليه من انتقادات "مايك بومبيو" (وزير الخارجية الأمريكية) لامتلاك حزب الله ترسانة ضخمة من الصواريخ، بالإضافة إلى تصريح وكيل وزير الخارجية الأمريكية للشئون السياسية "ديفيد هيل" خلال زيارته الأخيرة لبيروت في يناير

٢٠١٩: "من غير المقبول وجود ميليشيا خارجة عن سيطرة الدولة ولا تحاسب من كل أطياف الشعب اللبناني، وتقوم بحفر أنفاق هجومية عابرة للخط الأزرق إلى إسرائيل، وبتجميع ١٠٠ ألف صاروخ تهدد الاستقرار في المنطقة"، ويكشف ذلك عن مدى تطابق الرؤية الأمريكية مع نظيرتها الإسرائيلية.

٣- تراجع الدور الأوروبي: فيما سيقل انخراط دول الاتحاد الأوروبي الحليفة للبنان في هذه الحرب المحتملة، حيث إنها أصبحت غير قادرة على تحمل تكاليف المشاركة في إعادة إعمار لبنان مجددًا، واستقبال موجة جديدة من اللاجئين مثلما حدث في عام ٢٠٠٦ في ظل تصاعد أزماتها الداخلية، وارتفاع عدد اللاجئين القادمين من سوريا.

٤- الدور الروسي الموازن: قد تحاول روسيا ممارسة دور الموازن، حيث ستحاول الضغط على الجانب الإيراني لكبح حزب الله، ومنعه من السير في مواجهة مكلفة قد تؤدي إلى امتداد المعارك من لبنان إلى سوريا وربما إشعال جبهات أخرى داخل فلسطين.

٥- صعود الدور الإسرائيلي: قد تستغل إسرائيل هذه الحرب لزيادة مستوطناتها في أراضي السلطة الفلسطينية في ظل تشتت انتباه الدول المهتمة بالسلام في الشرق الأوسط، كما أن بعض هذه الدول قد تتساهل مع الجانب الإسرائيلي تحت مبرر ضرورة الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الإيرانية، حيث سبق لإسرائيل استغلال تمدد إيران العسكري داخل سوريا لإنتزاع اعتراف أمريكي بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان.

الحرب قد تبدأ في لبنان وتمتد إلى دول أخرى

دنيس روس ـ الشرق الأسط ـ ٢٠١٩/١/٢٦

ترفض الطبيعة الفراغ، وكذلك يكرهه عالم سياسة القوة. وليس من المستغرب أن تتدافع الأطراف لملء الفراغ الذي سيخلفه انسحاب القوات الأميركية من الأراضي السورية بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب هذا القرار. ولم يكتفِ تنظيم «داعش» بمحاولة إثبات أنه لم يهزم بعد من خلال تبني التفجير الذي أودى بحياة أربعة أميركيين، بل تعدى ذلك إلى وجود دلائل على أن الإيرانيين زادوا من تدفق أسلحتهم إلى سوريا.

ويقول المسؤولون الإسرائيليون إن الجهود الإيرانية الجديدة بدأت بعد إعلان ترمب، وتركز أكثر على وضع الصواريخ المتقدمة في القواعد السورية الحالية، ربما ظناً منها بأن الروس الذين التزموا حماية نظام الأسد سيردعون الإسرائيليين عن شن ضربات ضد القواعد السورية.

ومما لا شك فيه أن آمال الإيرانيين وتوقعاتهم قائمة على الموقف الصارم الذي اتخذه الروس تجاه إسرائيل بعد إسقاط إحدى طائراتهم، مما أدى إلى مقتل ١٥ جندياً روسياً. والمفارقة أن الصواريخ السورية المضادة للطائرات هي التي أسقطت الطائرة مباشرة بعد عودة الطائرات الإسرائيلية إلى قاعدتها فور الانتهاء من مهمتها.

ولكن، وبما أن الروس موجودون في سوريا لحماية حليفهم الأسد، فقد وجدوا من الملائم أكثر إلقاء اللوم على الإسرائيليين.

وإذا ظن الإيرانيون أنه يمكنهم الاعتماد على الروس لردع أو منع الهجمات الإسرائيلية على القواعد أو المنشآت السورية التي تعمل فيها قواتهم، فمع الأسف هم مخطئون. فبطبيعة الحال، انتقد الروس – الذين يريدون أن تغادر الولايات المتحدة سوريا – الإسرائيليين بسبب ضرباتهم الجوية «التعسفية».

فقد خفضت إسرائيل من المعايير التي وضعتها رادعاً قبل التصرف ضد أو الهجوم على الإيرانيين في سوريا بعد إعلان الولايات المتحدة انسحاب قواتها، وذلك لأن وجود القوات الأميركية في الأراضي السورية دفع الإيرانيين إلى توخي الحذر في تصرفاتهم لسببين على الأقل:

الأول، لتجنب إثارة رد عسكري أميركي ضد قواتهم في سوريا.

والثاني، لتجنب ضغط روسيا عليهم كي لا يتصرفوا بطريقة تعطي الأميركيين سبباً للبقاء في سوريا.

وكان واضحاً اعتقاد الإيرانيين أن مغادرة القوات الأميركية ستسمح لهم بأن يصبحوا أكثر نشاطاً، وكذلك الأمر بالنسبة للروس.

ففي النهاية، يشكل مستشارو «فيلق القدس» العسكريون ووكلاؤهم من الميليشيات الشيعية الموجودون على الأرض، حاجة بالنسبة للروس وللأسد لملء الفراغ والقضاء على بقايا تنظيم «داعش» في سوريا.

ولكن فشل الروس والإيرانيين في التيقن من مغادرة الولايات المتحدة سيجعل إسرائيل أكثر حزماً في ترسيخ حدودها أو خطوطها الحمراء في سوريا.

وقد نفذت إسرائيل بالفعل أكثر من ٢٠٠ عملية في سوريا لتوضيح أنها لن تتسامح مع الإيرانيين الذين يخلقون في سوريا ما خلقوه في لبنان.

وأشار إعلان ترمب كذلك إلى أن إسرائيل كانت بمفردها، وأن الولايات المتحدة لن تقوم بأي شيء للحد من تحصينات إيران الإضافية أو تطويرها لقدرات صاروخية أكثر تقدماً في سوريا.

وبالنظر إلى الظروف الجديدة، اختار الإسرائيليون التصرف ونفذوا عمليتين خلال ثمانية أيام بعد أن كانوا قد خفّضوا عدد عملياتهم في سوريا بشكل كبير بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية. وتستهدف ضرباتهم دمشق والمناطق التي تحيطها، بما في ذلك مطار دمشق الدولي، وتتضمن هذه الأهداف مستودعات أسلحة لإيران ومواقع استخباراتية وقواعد تدريب.

وردا على العمليتين، أطلق الإيرانيون صاروخاً باليستياً ضخماً يحمل رأساً حربياً كبيراً باتجاه منتجع تزلج إسرائيلي على جبل حرمون في مرتفعات الجولان حيث كان يوجد كثير من السياح الإسرائيليين. واستطاع الإسرائيليون إسقاط الصاروخ ثم ردوا عن طريق شن هجمات تستهدف منشآت إيرانية مختلفة واستطاعوا ضرب مجموعة من الأسلحة الإيرانية وكذلك قاعدة حربية في الكسوة جنوب دمشق.

كما دمروا بطاريات الدفاع الجوي السورية التي أطلقت النار على الطائرات الإسرائيلية. وبعد الضربات الانتقامية، قال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي إن «قوة إيرانية» هي من أطلقت الصاروخ الإيراني «من منطقة في دمشق من داخل أراضي (الحكومة السورية) التي كانت قد وعدت بعدم استضافة وجود إيراني فيها».

ومن الواضح أن الإيرانيين موجودون في مناطق سورية ويتشاركون مواقع مشتركة مع الجيش السوري بالإضافة إلى قواعدهم الخاصة. وتصرفت إسرائيل لتظهر أنها ستمنع وجود هذا النوع من الوجود الإيراني.

وقد تعدى الصاروخ الذي أطلقه الإيرانيون الحدود، مثلما حدث في مارس (آذار) ٢٠١٨ عندما أرسلت إيران طائرة من دون طيار تحمل أسلحة باتجاه إسرائيل، ولأول مرة كانت مستعدة لمهاجمة الإسرائيليين مباشرة وليس عن طريق وكلائها في سوريا.

وأظهر حجم الصاروخ الأخير الذي أطلقته إيران والحمولة التي عليه استعدادها لإلحاق المزيد من الضرر المباشر بالإسرائيليين. ومجدداً أحبط الإسرائيليون الهجوم الإيراني وتكبد الإيرانيون الأضرار.

هل سيهدّئ ما حصل الوضع في الوقت الراهن؟ قد يفعل ذلك، ولكن ومع انسحاب الولايات المتحدة من سوريا ستواصل إسرائيل الاعتقاد أنها يجب أن تضع خطوطها الحمراء الخاصة التي إذا عبرها الإيرانيون فستتخذ حينها إجراءات أكثر صرامة.

ويكمن السؤال الآن فيما إذا كان الإيرانيون – الذين عانوا مرة أخرى خسائر عسكرية في سوريا – قد قرروا إنهاء التصعيد وتبني مواقف ذات أهمية أقل في سوريا. ففي جميع الأحوال لن يغادروا سوريا. ومهما قال الإسرائيليون فهم يعرفون أن إيران لن تغادر ولكنهم يسعون إلى تقييد طابع الوجود الإيراني والتيقن من أن الصواريخ ذات أنظمة التوجيه المتقدمة لن تستخدم ضدهم.

قد يكون إعلان الولايات المتحدة سحب قواتها من سوريا ساهم في التصعيد العسكري الذي حصل هذا الأسبوع بين الإسرائيليين والإيرانيين ولكنه ليس مصدر الصراع. فعندما يقول قائد سلاح الجو الإيراني: «نحن مستعدون للحرب الحاسمة التي ستؤدي إلى تدمير إسرائيل»، يفهم الإسرائيليون ما يواجهونه ويشعرون أن عليهم منع الإيرانيين من التصرف لتنفيذ مثل هذه التهديدات. وسيواصلون العمل بحسم ضد التحركات الإيرانية الهادفة إلى خلق تهديد أكبر لإسرائيل من سوريا ولبنان. وسيؤكدون للإيرانيين أنه إذا اعتقدوا أنهم قادرون على شن هجوم بآلاف الصواريخ ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية والسورية دون تلقي أي رد هجومي من إسرائيل مباشرة على الأراضي الإيرانية فهم بحاجة إلى إعادة النظر في الموضوع.

لا ينبغي لأحد في المنطقة أو في الخارج أن يعتقد أن الحرب التي قد تبدأ في لبنان لن تنتشر إلى بقية الدول في المنطقة. إذ ستضرب إسرائيل أهدافاً ذات قيمة عالية في إيران، إذا ما تلقت آلاف الضربات من صواريخ «حزب الله» والصواريخ الإيرانية من لبنان وسوريا. ومن الذي ستضربه إيران في المقابل؟ يشعر قادتها أن بإمكانهم إضافة القليل إلى ما تفعله صواريخ «حزب الله» ويقررون ضرب بلدان خليجية. وقد ينفجر هذا السيناريو بسرعة ولا يتم احتواؤه بسهولة.

يصعب تحديد الجهة التي سيخدم نزاع من هذا النوع مصالحها. وإذا شرحت إدارة ترمب بصراحة للروس أن مثل هذا الصراع سيعيد الولايات المتحدة إلى المنطقة، فسيحفز ذلك بوتين للقيام بالمزيد، للحد مما يقوم به الإيرانيون في سوريا. ويعتمد تجنب نزاع إقليمي أكبر على فرض مثل هذه الحدود.

النظام العالمي الجديد ومرتكزاته الاقتصادية والسياسية

د. أيمن عمر . النهار . ٢٠١٩/١/٢٢

(باحث في الشؤون الاقتصادية والسياسية)

الرومان هم أول من استخدم هذا المصطلح للمرة الأولى "Novus Ordo Seclorum"، والتي تعني النظام الجديد للعصر العلماني الجديد، أي بعبارة أخرى النظام العالمي الجديد. يستخدم مصطلح النظام العالمي الجديد ليعبّر عن حقبة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها وخصائصها المميزة، وللدلالة على التغيّرات الجذرية في موازين القوى الدولية وفي تأثيرات اللاعبين الدوليين على الأحداث والأوضاع العالمية، وفي ظهور منظمات دولية وفكر سياسي واقتصادي دولي جديد. وقد ظهر استخدام المصطلح لأول مرة أثناء حرب الخليج الثانية حين أعلن الرئيس جورج بوش الأب في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ بداية النظام العالمي الجديد (New World Order) . ويلاحظ استخدام كلمة Order ولم يستخدم كلمة System لما تحمل من دلالة على الفرض والقوة والأمر، وليس المبادئ والقيم والمشتركات التي تحكم علاقات الدول ببعضها البعض.

بداية نظام عالمي جديد

خلال زيارته القاعدة الأميركية في العراق في ٢٠١٨/١٢/٢٧، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن قواعد نظام عالمي جديد بتحوّل الدور الأميركي من دور البلطجي إلى دور السمسار، حيث أعلن أن بلاده لن تكون "شرطي العالم"، أي أن أميركا لم تعد تريد ممارسة دور الشرطي دون مقابل مادي. وأكّد ترامب على ذلك خلال إعلانه عن الانسحاب الأميركي من سوريا بالقول "إنها رمال وموت(....) لا ثروات كبيرة". ويؤكد على هذه التحولات الجذرية في النظام العالمي صعود قوى عظمى مؤثرة على مختلف العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية. وفي كتابه الذي أصدره هنري كيسنجر في العام ٢٠١٤ تحت عنوان " The new world order"، يرى كيسنجر أن إقامة نظام عالمي جديد في طور التأسيس والبناء حالياً، وأنه لا بد من بناء نظام عالمي جديد لا يعتمد على قطب واحد. ومن هذا المنطلق يرى أن النظام العالمي الجديد سيكون بالمشاركة بين أميركا والصين، مخرجاً روسيا نهائياً من معادلة قيادة العالم. ويعتبر كيسنجر أن الآحادية القطبية من قبل الولايات المتحدة جعلت العالم غير مستقر. لهذا السبب يقول كيسنجر إنه لا بد من بناء نظام عالمي جديد لا يعتمد على قطب واحد بالمشاركة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية.

مقدمات نشوء نظام عالمي جديد

إن مستقرئ التاريخ يجد أن الأزمات الاقتصادية العالمية أو الحروب، من أهم أسباب ومقدّمات نشوء نظام عالمي جديد. فالاقتصاديات الغربية ما زالت تعاني من تداعيات الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨ والتي خسر الاقتصاد العالمي من جرّائها ٤٥% من قيمته. تلتها أزمة الديون السيادية الأوروبية ٢٠٠٩ بعد مخاوف كبرى من قدرة دول أوروبية مثل اليونان وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا بشأن سداد ديونها، وهذه الديون الضخمة شكلت رعباً للبنوك ساهم بدوره في انهيار الاقتصاد الأوروبي. أزمة الديون السيادية تلك لم تؤثر على أوروبا

فقط، بل امتدت إلى الولايات المتحدة. واجتاحت موجة هبوط حادة البورصات العالمية يوم ٢٤ آب ٢٠١٥، خسرت فيها الأسهم أكثر من ثلاثة تريليونات دولار، بسبب انهيار سوق الأسهم الصينية ومؤشرات على تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني. العديد من الدراسات تتوقع حدوث أزمة اقتصادية عالمية تؤدي إلى انهيارات في العديد من الدول. وهذا ما حذّر منه البنك الدولي من أن العالم ليس في انتظار عاصفة مالية فحسب، بل لا يبدو أنه يقف على استعداد لاستقبالها.

مرتكزاته السياسية وتوازن الرعب

يتجسد النظام العالمي الجديد كنظام متعدد الأقطاب مع دخول لاعبين جدد على الساحة الدولية على رأسهم روسيا والصين. وفي البداية قد نشهد الثنائية القطبية تتمثل بالولايات المتحدة كقطب محوري والدول التي تدور بفلكها مثل انكلترا وبعض الدول الأوروبية والخليجية والكيان الإسرائيلي من جهة، وروسيا كقطب مقابل يتمحور حولها دول البريكس وتركيا وإيران، وقد تنضم إليهم ألمانيا من جهة أخرى. وبالتالي سقوط نظرية الرئيس الأميركي الأسبق "باراك أوباما" عند مغادرة البيت الأبيض في عام ٢٠١٧ "الأمر سيعود لنا" لكي تستمر القيادة الأميركية للعالم وذلك "من خلال الحفاظ على النظام الدولي الموجود منذ نهاية الحرب الباردة، الذي يعتمد عليه أمننا وسلامتنا". وإن كان هذا لا يعني عدم حدوث تحالفات بين الأقطاب، لكنها ستكون تحالفات مؤقتة تقريباً. ولكن الأهم من ذلك أننا لن نعود إلى مرحلة الحرب الباردة بين القطبين وسباقات التسلح وحرب النجوم، وكذلك ليست مرحلة مواجهات عسكرية وإرسال الجيوش الأميركية إلى خارج الحدود، مع الإبقاء على القواعد العسكرية في مختلف المناطق والدول. فقد استطاعت روسيا العودة إلى المسرح الدولي من بابه العريض عبر بوابة الأزمة السورية حيث استطاعت عبر ترسانتها العسكرية وديبلوماسية رئيسها المحنك في قلب الطاولة على المخططات الأميركية ليس في سوريا فحسب بل في المنطقة برمّتها. وقد تظهّرت القوة العسكرية الروسية بوضوح خلال الحرب السورية، والتي تضاهي بها القوة العسكرية الأميركية. وبحسب آخر تصنيف صادر عن موقع "غلوبال فاير باور"، وبينما لا يزال الجيش الأميركي في صدارة الجيوش الأقوى عالمياً، فإن البيانات تعكس أيضاً صعود أقطاب دوليين تعتبرهم واشنطن خصوماً لها. التصنيف المذكور يعتمد على نحو ٥٠ عاملاً لقياس القدرة العسكرية لدى دول العالم، بدءاً من تنوع الأسلحة إلى توزع الأذرع وانتشار القواعد العسكرية، وكذلك عديد القوات وصولاً إلى القدرات اللوجيستية واقتصاد الدولة. وقد جاء ترتيب الدول الثلاث الأولى كما يلي: الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والهند، تلي الهند الصين ثم فرنسا فبريطانيا. وقد وصفت صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية منظومة صواريخ "إس-٤٠٠" الروسية بأنها أداة النظام العالمي الجديد. ورأت الصحيفة الفرنسية أن روسيا تسخّر ما تصنعه من منظومات صواريخ مضادة للأهداف الجوية بخاصة "إس-٤٠٠" لدعم دبلوماسية رئيسها فلاديمير بوتين الهادفة إلى إنشاء النظام العالمي الجديد. إلى ذلك، أعلن رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي أن روسيا تمتلك، منظومات "إس-٥٠٠" و"إس-٦٠٠" و"إس-٧٠٠" إلى جانب "إس-٤٠٠". وفي تقرير لوكالة "سبوتنيك" الروسية أن حجم الإنفاق العسكري لدول البريكس يشكل ١٠,٨% من حجم الإنفاق

العسكري العالمي. ثلاث دول من المجموعة وهي روسيا، الصين والهند تملك مجتمعةً حوالي ٣٠٦٠ رأساً نووياً (روسيا بحوالي ٢٨٠٠ رأس نووي) بنسبة تقارب ٥٢% من الحجم العالمي.

مرتكزات النظام العالمي الاقتصادية

لن تبقى الولايات المتحدة هي القوى العظمى الاقتصادية العالمية المهيمنة عبر رأسماليتها وأدواتها الاستعمارية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. بل نحن أمام تطورات اقتصادية تتمثل بما يأتي:

– **صعود دول البريكس:** تحتل اقتصاديات دول البريكس مراتب متقدمة على الصعيد الدولي على النحو الآتي: الصين الثانية عالمياً، الهند الرابعة عالمياً، روسيا السادسة عالمياً، البرازيل التاسعة عالمياً، جنوب إفريقيا الخامسة والعشرين عالمياً. ويبلغ حجم إنتاج الطاقة فيها ٤٠,٢% من الحجم العالمي. وتشير التوقعات أن الناتج المحلي لدول البريكس سيتجاوز مثيله في الولايات المتحدة في ٢٠٢٠، وبحلول عام ٢٠٢٧ تصبح البريكس بحجم مجموعة الدول السبع الكبرى G7. وستساهم البريكس بنسبة ٥٠% في أسواق الأسهم المالية في ٢٠٥٠.

– **التبدّل في الأحجام الاقتصادية:** ذكرت شبكة فوكس نيوز الإخبارية الأميركية، نقلاً عن تقارير صندوق النقد الدولي، أنه للمرة الأولى منذ عقود، تفقد الولايات المتحدة الأميركية وضعها باعتبارها أكبر اقتصاد في العالم، وقالت الشبكة إنه في تشرين الأول عام ٢٠١٤، تجاوزت الصين الولايات المتحدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي في الدولار من حيث القدرة الشرائية؛ فقد زادت حصة الصين من الناتج العالمي إلى ١٦,٤٨ بالمئة مقابل ١٦,٢٨ بالمئة للاقتصاد الأميركي، إذ بلغ حجم الناتج الاقتصادي الوطني للصين ١٧,٦ تريليون دولار، مقابل ١٧,٤ تريليون للولايات المتحدة. وذكر تقرير الصندوق أنه قبل ١٤ عاماً كانت أميركا تنتج أكثر من الصين بثلاث مرات. وقد خفّض صندوق النقد الدولي توقّعاته للنمو الأميركي لعام ٢٠١٩ من ٢،٩ إلى ٢،٥ بالمئة. وتوقّع كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي موريس أوبستفلد أن التباطؤ سيكون أكبر في ٢٠٢٠ مقارنة مع ٢٠١٩. وتوقع البنك الدولى انخفاض النمو للولايات المتحدة إلى ١,٩% فى ٢٠١٩. من جهة أخرى من المتوقع أن يصل حجم الناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد الصينى إلى ١٧,٧ تريليون دولار فى عام ٢٠٢٢. ويقدّر احتياطى النقد الأجنبى فى الصين بحوالي ٣,٠٩٢ تريليونات دولار. وبحسب تقرير شركة (PwC) الاقتصادي الذي نشرت مضمونه جريدة "اندبندنت" البريطانية من المتوقع أن تتقدم الصين والهند على الولايات المتحدة في العام ٢٠٥٠، حيث سيبلغ الاقتصاد الصيني ٥٨,٤٩٩ تريليون دولار تليها الهند بـ٤٤,١٢٨ تريليون دولار، وتأتي الولايات المتحدة ثالثاً بـ٣٤,١٠٢ تريليون دولار.

– **تراجع تأثير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:** في تموز ٢٠١٤ وخلال قمة بريكس تم الاتفاق على انشاء بنك التنمية الجديد بقيمة ٥٠ مليار دولار وصندوق احتياط نقدي جديد بقيمة ١٠٠ مليار دولار. وفي عام ٢٠١٥ تم افتتاح بنك التنمية الجديد الذي افتتحته مجموعة بريكس في مدينة شنغهاى في الصين. تمتلك كل من دول البريكس حصصاً متساوية. وقد ساهم كل منها بمبلغ ١٠ مليارات دولار في رأس المال المشترك الأولي. والهدف من هذا البنك هو إنشاء منظمة دولية شبيهة بالبنك الدولي قادرة على تمويل المشاريع التنموية في البلاد النامية. ومن المتوقع أن يلعب هذا البنك دوراً مهماً منافساً للبنك الدولي، وأن تلجأ إليه الدول النامية هرباً من

شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المجحفة وسياسات التثبت والتكييف الهيكلي والتي أثبتت فشلها وأضرت وأفقرت العديد من الدول.

– **بناء نظام مدفوعات متحرر من سطوة الدولار:** تسعى دول البريكس، وعلى رأسها روسيا والصين حالياً، إلى الانتقال الهادئ لنظام نقدي دولي يعتمد على سلة عملات، ومحاولة فك ارتباط معاملاتها الدولية وتقييم مدفوعاتها على أساس الدولار. فقد قامت الصين روسيا والهند، إلى تقليص احتياطياتها من الدولار بشكل تدريجي وسري لصالح الذهب واليورو وعملاتها المحلية. وقد اتفق كل من البنك المركزي الروسي وبنك الشعب الصيني (البنك المركزي)، على إنشاء نظام تسوية فوري بين اليوان والروبل. وأطلقت الصين بورصة لعقود النفط الآجلة مقومة بعملتها "اليوان" في آذار العام الماضي. وقررت روسيا والهند استخدام عملاتها الوطنية في الصفقات العسكرية المبرمة بين البلدين. كل هذا يأتي من ضمن خطة طويلة الأجل للحدّ من هيمنة الدولار وتأثيره على اقتصاديات هذه الدول.

أشار الكاتب الأميركي روبرت ساموبلسون في (الواشنطن بوست) بتاريخ ٢٠١٧/١/١ في مقال تحت عنوان:" The new world order" إلى "أن فكرة وجود قوة عظمى وحيدة باقية لم تبدُ حقيقية تماماً أيضاً"، واعتبر "كل من الصين وروسيا قوى كبرى بنفس الأهمية"، وأنه لم يعد بمقدور" الولايات المتحدة الحصول على كل شيء تريده عن طريق إرسال القوات إلى المناطق الساخنة".